شبكة سيادة
SIYADA NETWORK
ⵙⵉⵢⴰⴷⴰ ⵏ ⵜⵓⵙⵎⵓⵔⵜ

سيادة

العدد الرابع - أكتوبر 2023

مجلة دورية تصدر عن شبكة سيادة

ملف العدد:

هذا من عمل البنك والصندوق..
40 عاما من التخريب
النيوليبرالي لسيادتنا الغذائية

محتويات العدد

افتتاحية العدد:

البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وسيادتنا الغذائية 05
هيئة تحرير مجلة سيادة: علي أزناك - محمد جبريل

محور: إنضاج مفردات العدالة في اللغة العربية

مفاهيم وتعريفات 07
كتبت- حفصة هجيري/ المغرب

ملف العدد: هذا من عمل البنك والصندوق.. 40 عامًا من التخريب النيوليبرالي لسيادتنا الغذائية

«أليوتيس».. مُخطط نيوليبرالي للسيطرة على الثروات البحرية بالمغرب 14
(الشرقي شمام/المغرب)

وضع الجزائر الغذائي والمؤسسات المالية: واقع الحال 21
(عمر بسعود /الجزائر)

السودان: السياسات النيوليبرالية وأوضاع الغذاء في ظل الحرب 28
(رزاز حسن /السودان)

التمويل الدولي والزراعة في لبنان 37
(غ. م سياق/لبنان)

تدخلات المؤسسات المالية الدولية ومسار التدمير الاقتصادي وتهديد حقوق صغار الفلاحين/ات في تونس 44
(علي كنيس/ تونس)

الوضع الغذائي في ضوء الأزمة الاقتصادية: الحلول اليبرالية وبديل السيادة الغذائية 54
(محمد جبريل/ مصر)

الأراء الواردة في المقالات المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة سيادة ومؤسسة روزا لوكسمبورغ

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير:
علـــي أزناك

تحرير العدد الرابع:
علـــي أزناك
محمد جبريل

الكتاب/ات :
حفصـة هجيري/ المغرب
الشرقـي شمام/المغرب
عمـــر بسعـــود /الجزائـر
رزاز حســـــن /السودان
غســـان مكـــارم/ لبنان
علـــي كنيـــس/ تونس
محمـــــد جبريـــل/ مصر

تصميم وغرافيك
معـــاذ عيـادي

افتتاحية العدد:

البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و سيادتنا الغذائية

هيئة تحرير مجلة سيادة: **علي أزناك - محمد جبريل**

على مدار العقود الأربعة الماضية، صمّم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حزمة من السياسات "النيوليبرالية" لتطبيقها على بُلدان المنطقة العربية/شمال أفريقيا/ الشرق الأوسط، جاء على رأسها تحرير قوى السوق من تدخلات الدولة التي كانت تلعب دورًا مركزيًا في الاقتصاد، وخصوصًا في الزراعة، وكانت أبرز هذه الآثار هي دمج عنيف للريف في علاقات الإنتاج الرأسمالية، والتخفيض الحاد للدعم المُقدَّم إلى الزراعة، والتحوُّل من الإنتاج الزراعي، بهدف توفير الاحتياجات المحلية، إلى الإنتاج من أجل التصدير، أي باختصار: تقويض الزراعة المعاشية / الأسرية.

ظهرت نتائج هذه السياسات في إدماج - بدأ منذ الاستعمار- اقتصادات المنطقة في الاقتصاد العالمي من موقع التابع المَنُوط به تلبية احتياجات السوق الرأسمالية العالمية، عبر التركيز على زراعة المحاصيل الأُحادية، والالتزام بمتطلبات الذوق العام الغربي .

في الوقت نفسه دافعت الشركات متعددة الجنسيات عن تلك السياسات وساهمت في إقرارها بقوة الدول ومنظوماتها التشريعية والتنفيذية، بحكم انحياز "النيوليبرالية" إلى المزارع الرأسمالية التي استنزفت الموارد البيئية، من أرض وماء، في مواجهة المزارع الأُسَرية، وكسبت تلك الشركات الجولة ضد الفلاحين/ات، بفضل امتلاكها الرأسمال والنفوذ والأدوات التي تساعدها على التحكُّم في الإنتاج والتسويق.

وكانت أداتها العلمية الأهم تتمثل في تقنية الهندسة الوراثية، حيث تمكنت الشركات الكُبرى، وبالتحديد من خلال حقوق الملكية الفكرية، من السيطرة على البذور ووضع الفلاحين تحت رحمتها، إذ لا يمكن للفلاح/ة إعادة إنتاجها ، فتحوَّل الفلاحون/ات إلى مستهلكين/ات للبذور المُكلِّفة التي تُدمِّر التنوع الحيوي في الأخير، على الرغم من المقاومة الجزئية لذلك السلاح الرأسمالي .

وهكذا تُغلَق دائرةُ الحصار على الفلاحين/ات بين تخفيض استثمارات الدولة ورفع الدعم وإلغاء الحماية الجُمركية للسلع الزراعية في منطقتنا من جهة، وسيطرة الشركات الرأسمالية على أدوات الإنتاج الزراعي من

جهة أخرى، وكانت المحصلة مزدوجة: أولًا تحويل جزء كبير من فلاحي- ات المنطقة إلى عمال- ات زراعيين- ات لدى الشركات الزراعية الكبرى، ثانيًا: دمج شعوب المنطقة في السوق الرأسمالية العالمية من موقع المُنتِج المنهوب والمُستهلِك السلبي بالتبادل.

وفي خضم هذا، يموِّل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مشاريع زراعية رأسمالية استخراجية ذات بعد تصديري تُعمِّق المديونية في بلداننا (تونس ومصر والمغرب ولبنان.. إلخ)، ما يعني استنزاف المالية العمومية، ومصادرة "السيادة الوطنية"، والضغط على النفقات الاجتماعية وتعميق سياسات التقشف التي يدفع ثمنها صِغار منتجي/ات الغذاء من الفلاحين ومربي الماشية وعمال الزراعة، فيما تأتي النساء في مقدمة ضحايا هذه السياسات "النيوليبرالية" القاسية.

وتتيح تمويلات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إمكانية استحواذ المستثمرين على الماء والبذور والأراضي الزراعية، لإقامة المشاريع الكُبرى على حساب المنتجين- ات الحقيقيين للغذاء، بما لذلك من آثار بعيدة المدى على استدامة التُربة والماء والطاقة، علاوةً على ما تتضمنه اتفاقيات التبادل الحُر من شروط استعمارية جديدة مثل فتح الأسواق المحلية أمام غزو المنتوجات الفلّاحية الأوروبية والأمريكية.

فبالتوازي مع التأثير المدمِّر للمزارع الكبيرة على أسلوب الإنتاج الفلاحي والسيطرة على أراضي الفلاحين- ات، انتشرت سلاسل السوبر ماركت العالمية، التابعة للشركات المالكة للمزارع الكبيرة نفسها، في كل ركن من أركان المنطقة، وجمَّعت حولها جمهورًا من مستهلكي الطبقة الوسطى، مزيحة التاجر الصغير من طريقها، ومن خلفه المزارع الصغير.

ولا يقتصر التخريب على الجوانب السياسية والاجتماعية، إذ أضرت تلك السياسات بالبيئة على نحو كارثي، وتسببت في إجهاد حاد للتُربة الزراعية، وبسبب الاعتماد على الوقود الأحفوري في كافة مراحل الإنتاج والنقل، ساهمت إلى حد خطير في ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض.

من أجل تعريَّة هذه السياسات والكشف عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية... يأتي هذا العدد الرابع من مجلة سيادة، بالتزامن مع عقد المؤسستين الماليتين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اجتماعهما لسنة 2023 في المغرب بمدينة مراكش في شهر أكتوبر المقبل، بينما تمثل هذه الاجتماعات فرصة للحراكات الشعبية وقوى النضال الاجتماعي من أجل التشهير بآثار سياسات هذه المؤسسات على مستقبل الفِلاحة في المنطقة العربية وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وما تغرسه من بذور التبعية والارتهان بالسوق العالمية وتدمير الفلاحة المحلية.

وإذ تتراجع شعبية الزراعة الرأسمالية في كل مكان، وتنمو المقاومة ضدها ببطء، لكن باستمرار، من قِبَل الفلاحين- ات، أصبح جشع الشركات الرأسمالية معروفًا على نطاق كوكبي ومحل إدانة في كل مكان. وبين ذلك التراجع لنمط إنتاج كارثي والمقاومة شبه الصامتة، تزداد الحاجة إلى تعميم مفاهيم السيادة الغذائية ونشر ثقافتها، ليس فقط بين منتجي/ات الغذاء المُهمشين- ات في العمليات الإنتاجية، بلْ وبين المستهلكين- ات أيضًا، نحن جميعًا متضررون- ات من هذا النمط، وعلينا التَّجمُع لوقف الاستغلال الرأسمالي للعلم، وضد سلب شعوبنا سيادتها على غذائها ومواردها.

فالسيادة الغذائية حق إنساني للشعوب أفرادًا وجماعاتٍ في تحديد نظامها الغذائي، وهذا يعني العمل مع الطبيعة وحماية مواردها لإنتاج غذاء صحي كافٍ يتلائم مع الموروث الثقافي، مع إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي والمواد الغذائية الأساسية والقيام بالإصلاحات الزراعية الشعبية وضمان حرية الحصول على البذور وحماية المنتوجات الوطنية وإشراك الشعوب في بلورة سياستها الفلاحية.

محور: إنضاج مفردات العدالة في اللغة العربية

مفاهيم وتعريفات

كتبت- حفصة هجيري/ المغرب

فقرة تقديمية

تلعب المؤسسات المالية الدولية دورًا كبيرًا في الضغط على بلدان المنطقة من أجل اتباع سياسة زراعية ليبرالية، إذ إنَّ تاريخ هذه المؤسسات، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، يشهد على دورها في فرض النموذج الزراعي التصديري على بلداننا.
ومنذ بدء التعاون بين كافة بلدان المنطقة ومؤسسات التمويل الدولية، كانت أولى التوصيات تتعلق بإضفاء الطابع الزراعي على المنطقة واعتبارها غير مُؤهلَة للتصنيع، وعلى هذا الأساس جرى منحها القروض بنسب فائدة مرتفعة، لتهيئ البُنى التحيتة والظروف اللازمة لخلق طبقة رأسمالية زراعية.

فبلد مثل المغرب، وبعد خروجه من الاستعمار العسكري الفرنسي، لم ينتظر طويلًا لقبول قروض البنك العالمي ومعها السياسة الزراعية المُوجَّهة للتصدير عبر سلسلة من المخططات التي جرى تجهيزها مُسبقًا من قِبل المؤسسات المالية الدولية، لتكرَّس تلك السياسات تَبعِيةَ دول المنطقة لمراكز القرارات الغربية، بعد أنْ أصبحت الديون واتفاقيات التبادل الحر آليات ناجعة للضغط على الحكومات لتقديم المزيد من التنازلات لصالح الشركات، بخاصة تلك العابرة للقارات.

لبلوغ ذلك الهدف الرئيسي الذي يتمثل في ضمان أسواق جديدة للاستثمار، تتسلح الرأسمالية بإيديولوجيا تمهد طرق السطو على موارد بلدان المنطقة من مياه وتربة وبذور ويد عاملة.

تعتبر حرب المفاهيم الكلمة الأساس لخداع الشعوب، فمصطلح مثل الأمن الغذائي يوحي للوهلة الأولى أنَّه تعبير عن ضمان الغذاء وتأمينه، لكن عند النظر بتمعُن في خلفية هذا المفهوم، يتبين بوضوح أنَّ مرتكزاته مبنية على تسليع الغذاء وبالتالي تغليب منطق الربح على منطق العدالة الغذائية.

وفي هذا العدد الذي نصدره بمناسبة القمة المضادة للاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين، نقف على تعريف بعض المفردات وسياق ظهورها وخلفياتها.

1- التبادل الحر

يعتبر التبادل الحر آليةً لدمج البلدان في العولمة الراسمالية، وقد بدأ العمل باتفاقيات التبادل الحر بشكل أوسع منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي عرفت الانتصار السياسي للرأسمالية وسقوط المعسكر الاشتراكي وتراجع الحركة النضالية العالمية، في هذا السياق كان الشغل الشاغل لقادة المعسكر الرأسمالي المنتصر هو دمج كل الأسواق المحلية ضمن السوق العالمية، فجرى تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995 بمراكش، وتمثل دورها في ضمان عدم اتخاذ أي من أعضائها أية سياسة حمائية، من أجل تسريع وتيرة تحرير التجارة العالمية وتعزيز استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية.
عَمِلَ كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي جنبًا إلى جنب منظمة التجارة العالمية على تعزيز اتفاقيات التبادل الحر،

فبعد فترة وجيزة من إنشاء منظمة التجارة العالمية، جرى إبرام اتفاق تعاون على عدة مستويات بينها وبين صندوق النقد الدولي، من أجل زيادة الترابط في عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية(1).

يرتكز التبادل الحر على ثلاث فرضيات مُستَقاة من نظرية "الميزة النسبية" لريكاردو التي تبلور عنها التقسيم الدولي للعمل، وهي: حرية تنقل رؤوس الأموال، حرية الاستثمار، وحرية حركة البضائع، وبذلك فإنَّ اتفاقيات التبادل الحر تضع كل نشاط بشري موضعًا للتنافس، وبالتالي قابلًا للاستثمار ومُدِّرًا للربح(2) بما في ذلك الغذاء الذي تراه الرأسمالية سلعة قابلة للاستثمار ومُدِّرة للربح، بغض النظر عن أية اعتبارات إنسانية.

من جانب آخر، تتعامل هذه الاتفاقيات وفقًا لوزن كل دولة داخل المؤسسات المالية والتجارية العالمية، فمندوبو دول الجنوب لا ينعمون بقوة تفاوضية مقارنة بنظرائهم في دول الشمال، ما ينتج عنه اتفاقيات غير متكافئة، إذ تفرض الدول الدائنة اتفاقيات في مصلحتها، بحجة ضرورة فتح أسواق الدول المَدِينة أمام الشركات متعددة الجنسيات بما يُمكِّن البلدان المدِينة- وفق هذا الزعم- من دفع ديونها والخروج من أزمة المديونية، وفي ذلك الإطار يهتم موظفو البنك الدولي وصندوق النقد بإنجاز تقارير ودراسات عن وضع البلد المَدِين وكيفية نزع أصوله وجهازه الإنتاجي لسد الديون.

2- الأليكا

تتعدد أنواع اتفاقيات التبادل الحر، فمنها اتفاقيات متعددة الأطراف تجمع بين مجموعة من الدول، وأخرى ثنائية، ومنها الاتفاقيات الكبيرة والأخرى الصغيرة، وهي في الغالب غير متكافئة ولا متوازنة، مثل تلك التي يبرمها الاتحاد الأوروبي بمجموع دوله مع دولة واحدة من دول العالم الثالث، من نوعية اتفاقية "الأليكا" وهي الاسم المُختَصر للاسم الفرنسي Accord de libre-échange complet et approfondi "اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمُعمَّقة"، وتُعَدُ إحدى أخطر الاتفاقيات على شعوب الدول الطَرَفِيَّة.

أطلق الاتحاد الأوروبي المفاوضات على هذه الاتفاقية مع عدد من الدول المجاورة له جنوبًا وشرقًا منذ سنة 2010 في إطار ما يسميه بسياسة الجُوار التي بدأ العمل عليها منذ سنة 2004، واستطاع الاتحاد الأوروبي توقيعَ هذه الاتفاقية مع بلدان جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا، التي تشهد حربًا عسكرية مع روسيا الرافضة لشراكة أوكرانيا مع الغرب، فيما سعت البلدان الثلاث الواقعة شرق أوروبا لتوقيع هذه الاتفاقية، أملًا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
أما على مستوى الجنوب فقد استهدف الاتحاد الأوروبي التفاوضَ مع كل من المغرب وتونس ومصر والأردن لتوقيع هذه الاتفاقية المُصممة وفق ظروف كل دولة، لكن المفاوضات لا تزال قائمة، أو مُعلَّقة، بين تلك الدول وبين الاتحاد الأوروبي.

وتعتبر "الأليكا" امتدادًا لاتفاقيات الشراكة السابقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وتهدف تلك الاتفاقيات لمد الشراكة بين الطرفين إلى البعدين السياسي والاجتماعي وتعميق الشراكة على المستوى الاقتصادي، لتشمل قطاعات جديدة مثل الزراعة والخدمات والقطاع المالي إلى آخره من القطاعات التي لا تندرج ضمن الاتفاقيات التبادل الحر السابقة، ويهدف الاتحاد الاوروبي من خلالها إلى تعميق تبعية هذه البلدان له من خلال(3):

- ملاءمة تشريعات الدول لتشريعات الاتحاد الأوروبي.
- تحرير قطاعات الخدمات لصالح الاحتكارات الأوروبية.
- إضافة القطاع الزراعي إلى اتفاقيات التبادل الحر بنفس شروط القطاعين الصناعي والتجاري.

3- الزراعات التصديرية والاستخراجية

ضمن إطار التقسيم الدولي للعمل يكمُن تقسيم دولي لإنتاج الغذاء ضمن السوق العالمية، ويرى البنك الدولي (4) أن الزراعة الموجهة للتصدير يمكن أن تكون القطاع القائد للنمو ببلدان الجنوب، وهي سياسة تطبقها عدد من البلدان التابعة منذ بداية

الستينيات، ولم تُجنِ منها سوى الغرق بالمديونية والتبعية الغذائية.
وتقوم تلك الاستراتيجية على تصدير المحاصيل النقدية واستيراد المحاصيل الأساسية، لكن هذه العملية تحكمها ضوابط النظام الرأسمالي من قبيل اتفاقيات التبادل الحر، وكذلك الديون، وهي آليات يجري بواسطتها إجبار دول على اتباع النموذج الزراعي الحديث الذي تحتكر الشركات متعددة الجنسيات جميع أطوار إنتاجه من المُدخلات الزراعية إلى التكنولوجية المطلوبة إلى التحكم في عملية البيع وشروطها وأثمناها.

ومقابل هذا، يجري التخلي على النمط الزراعي التقليدي المتوارث عند الشعوب، والذي قاوم التغييرات المناخية لقرون خَلَتْ، وهكذا يجري سلب سيادة الشعوب على غذائها ومواردها، وتُخضَع قوتها العاملة لأشد أشكال الاستغلال بشاعة وقسوة. وما يزيد الطينة بِلَّة هو الطابع الاستخراجي لهذه الزراعات التصديرية، والتي يعني في مفهومه الواسع: نهب الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، ومفهوم الاستخراجية يُمَكِّننا من تفسير التفاوتات الاجتماعية وتدمير البيئة، وفهم وتحديد العلاقات القائمة بين مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، خصوصًا أن الزراعات التصديرية تُعَدُ أُحادِيةً وتستنزف المواد العضوية للتربة وتتطلب كميات كبيرة من الماء، نظرًا لعدم مقاومتها للعطش، ناهيك عن حاجتها الدائمة للاسمدة المُصنَّعة والمبيدات الكيماوية، بما يضر بالبيئة بقوة.

وإلى جانب البُعد البيئي، نلمس الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المزارعين الصغار الذين يعجزون عن منافسة المستثمرين الكبار والشركات متعددة الجنسيات، ما يضطر الكثيرين منهم إلى الهجرة أو العمل داخل المزارع الكبرى كأُجرَاء، ولهذا الأمر انعكاسات أخرى سياسية تتمثل في فقدان الشعوب السيادة على غذائها ووضع مصيرها بين أيدي حفنة ممن يراكمون الأرباح ويتحكمون في المؤسسات المالية الدولية.
ويسعى البنك الدولي الى جعل ما يسميه الأصول الثلاثة المحورية من: أرض وماء و"موارد بشرية" في خدمة الرأسمال تحت غطاء خدمة الفقراء ومحاربة الفقر، لكن النتائج المباشرة لهذه السياسات تؤثر بالسلب على حياة الفقراء وتسهل الاستحواذ على أراضيهم الصغيرة جدًا من قِبَل كبار الرأسماليين.

4- مخطط المغرب الأخضر 2008-2018

يتماشى مخطط المغرب الأخضر -2008 2018 مع رؤية البنك الدولي حول الزراعة من خلال تقريره السنوي لسنة 2008، ففي نفس السنة التي شهدت أزمة غذائية عالمية جرى تبني مخطط المغرب الأخضر

من قِبَل الحكومة المغربية، وهي وصفة ليبرالية محضة جرى إنجاز دراستها من قبل مكتب "ماكنزي" الأمريكي وتمويله من قبل مؤسسات مالية دولية يتقدمها البنك الدولي بـ18% من مجموع المِنَح المالية، إلى جانب 20 مؤسسة مالية أخرى.

يقوم مخطط المغرب الأخضر على دعامتين: تتعلق الأولى بتطوير عمل المجموعات الاستثمارية المندمجة في الاقتصاد العالمي والعاملة في الزراعة الرأسمالية الكثيفة "ذات القيمة المضافة المرتفعة والإنتاجية العالية" مثل الطماطم والبواكر بصفة عامة، ثم إنتاج السكر وإنشاء مراكز جمع الحليب، وتربية الماشية، التي خُصص لها الحيز الأعظم من التمويل والإعانات الذي بلغ 85% من مجموع الاعتمادات المالية، فيما تتعلق الدُعامة الثانية بإلحاق المزارعين الصغار والمتوسطين بهذه المجموعات الرأسمالية عبر مشروعات التجميع باعتمادات بلغت 15%.

وحقق المخطط مجموعة من الأهداف الليبرالية، كان أبرزها: زيادة إنتاج الزراعات التصديرية مثل الفواكه من 2.900 هكتار سنة 2008 إلى 7.200 هكتار سنة 2018 كمساحة إجمالية، منها 50% مُخصصة لتوت الأرض، بينما تقلصت المساحة المزروعة بالحبوب لتبلغ 4,6 مليون هكتار في سنة 2018، مقارنة بـ 5,4 مليون هكتار في سنة 2008. هذا نموذج لبلد يعتمد غذاء مواطنيه على الحبوب والقطاني بشكل أساسي(5)!

5- الجيل الأخضر -2020 2030

تعتبر استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 تتمة لمخطط المغرب الأخضر -2008 2018، لذا يدعمها البنك الدولي بقروض مالية بنفس وتيرة المخطط السابق، كما أنَّ نفس مضامين مخطط المغرب الأخضر يسري العمل بها بالاستراتيجية الجديدة، والتي تعتمد على دعم الزراعات التصديرية مثل البواكر والخضروات والحوامض، في مقابل استيراد السلع الأساسية مثل الحبوب والقطاني والزراعات السُكَّرية، ومؤخرًا اللحوم الحمراء، وهذه نتيجة طبيعية لسياسة دامت 15 سنة من الدعم الكبير للزراعات التصديرية. لا تزال النخبة الحاكمة في المغرب تواصل نهجها الليبرالي ضمن الاستراتيجية الجديدة من خلال توسيع عمليات التجميع في جميع سلاسل الإنتاج الفلاحي، والتحويل الصناعي للمنتجات الغذائية، ومضاعفة الصادرات الفلاحية، وتحفيز الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية الزراعية والمدنية، وتسخير الثروات المائية للزراعات التصديرية، في وقت يشهد فيه البلد جفاف غير مسبوق، بالإضافة إلى إنشاء محطات تحليَّة المياه في مناطق يتركز النموذج الزراعي التصديري، مثل محطة أكادير والداخلة والناظور، ناهيك عن عملية ربط السدود ببعضها البعض.

كما تواصل تلك النخبة تقديم الإعانات العمومية لكبار الرأسماليين الذين تعمل الدولة على تسهيل استحواذهم على الأراضي من خلال منحهم أراضي الدولة، والملك الغابوي (الغابات العامة والخاصة)، وتمليك أراضي الجماعات السلالية (وهي أراضي مملوكة للقبائل أو العشائر على سبيل المنفعة المشتركة)، خصوصًا تلك التي تُوجَد في المجالات السَقَوِيَّة وتصلها مياه الري بسهولة.

بالإضافة إلى تعبئة مليون هكتار في مرحلة أولى عن طريق سن مجموعة من القوانين التي ترمي إلى تسهيل عمليات الكِراء والبيع للمستثمرين، بالإضافة الى البرنامج الخاص لتجهيز الأراضي الجماعية في إطار مشاريع التجميع(6)، بالإضافة إلى تهيئة المجالات الرَعوِيَّة والمراعي الغابوية لصالح كبار مالكي قِطعان الإبل والماشية.

6- مُخطط "أليوتيس" 2009-2020

في سبتمبر/شتنبر 2009 جرى إطلاق استراتيجية جديدة للصيد البحري تحمل اسم "أليوتيس" ولا يختلف هذا المخطط عن مخطط المغرب الأخضر، حيث جاءا معًا في نفس السياق الذي كان يتسم بأزمة غذائية عالمية، ويهدف مخطط "أليوتيس" إلى تهيئة البِنية التحتية اللازمة لكبار الشركات المُخصصة في مجال الصيد البحري، من خلال خلق ثلاثة أقطاب تنافسية كبيرة في كل من مدن طنجة وأكادير والعيون، بخاصة بعد الاتفاقيات التي أبرمها المغرب مع روسيا واليابان والاتحاد الأوروبي، لاستغلال المجال البحري للصيد المُكثّف.

ويعتمد المخطط على تصدير الثروات البحرية من قِبَل الشركات متعددة الجنسيات، فكان مخطط "أليوتيس" استنزافيًا بالكُلِيَّة، وخطوة أخرى لإدماج المغرب في السوق العالمية، وهذا ما تؤكده الإحصاءات، فقد تضاعفت قيمة المنتجات البحرية بين سنة 2007 و2015 من 9.26 إلى 19.81 مليار درهم.

وفي الوقت الذي تضاعفت في صادرات المنتجات البحرية المغربية، لا يزال الشعب المغربي يجد صعوبة في الوصول للمنتجات السمكية المحدودة من حيث الأصناف وكذلك من حيث الكمية، إذ لا يتجاوز متوسط الاستهلاك عند المواطن المغربي من 10 إلى 12 كيلو غرامًا في السنة، وهو رقم بعيد عن متوسط الاستهلاك الفردي العالمي الذي يبلغ 20 كيلو غرامًا، في بلدٍ يتوفر على 3500 كيلو متر من السواحل.

في خِضَم هذا يعيش الصيادون الصغار والمنتجون الأساسيون للثروات السمكية على واقع البؤس والتضييق، فتكلفة الإبحار مرتفعة وأثمنة البيع تتحكم بها مجموعة من الشركات المحتكرة للموانئ، ناهيك عن كثرة القوانين التي لا تُطبق إلا على صغار الصيادين

بحجة استدامة الثروات البحرية فيما تُغمِضُ أعينها على سفن الشركات العابرة للقارات التي تستنزف الثروات البحرية(7).

7- الانتقال الزراعي العادل

يقوم الإنتاج الزراعي الرأسمالي على الزراعات التصديرية والاستخراجية المفرطة، وهذا ما يجعله عائقًا أمام تحقيق العدالة الغذائية والاقتصادية، لذلك يهدف الانتقال الزراعي العادل إلى الانتقال نحو زراعة مُستدامة إيكولوجيًا يقودها السكان، بغض النظر عن لونهم أو اعتقادهم أو جنسهم أو لغتهم، كما يهدف إلى احترام النظم الزراعية الموروثة مثل الزراعة المعيشية باعتبارها ثقافة غذائية.

فمن أجل انتقال زراعي عادل، يتعين علينا فهم واسع وشامل لحجم الدمار الذي يَخْلُفُه الإنتاج الزراعي السائد، ولاسيما الكارثة البيئية على مستوى استنزاف الموارد المائية وتوالي الجفاف، ما يُشَكِّلُ إحد المُعيقات الرئيسة لتحقيق العدالة الغذائية(8).

ويتماشى مفهوم الانتقال الزراعي مع السيادة الغذائية والشعبية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة الشعوب على مواردها ومصيرها، وعلى عكس الإنتاج الرأسمالي الذي يتم التخطيط له داخل مكاتب المؤسسات المالية العالمية في أمريكا وأوروبا ويطبق ببلدننا، فإنَّ الانتقال الزراعي العادل لا يقوم على دمج صغار الفلاحين وأصحاب الحيازات العائلية وغيرهم من المنتجين الصغار فحسب، بلْ يقوم على جعلهم في ريادة التخطيط وتنفيذ السياسة الفلاحية التي تقود إلى العدالة والسيادة الغذائية.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف الانتقال الزراعي العادل الى نهج زراعة بيئية سليمة وصحية، تحافظ على الموارد الطبيعية واستدامتها، وتحترم التنوع البيولوجي والدورة الزراعية، وتعتمد على الأسمدة العضوية الطبيعية.

فحسب منظمة "لافيا كمبيسنا" (نهج الفلاحين) فإنَّ الزراعة البيئية تعتبر بديلًا زراعيًا ضد الزراعات الصناعية المُوجَّهة للتصدير، وضد تسليع الغذاء والإتجار فيه داخل البورصات العالمية، وضد المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية التي ترعى هذا النموذج الزراعي، وبذلك فالزراعة البيئية هي ركن من أركان السيادة الغذائية التي تهدف إلى المشاركة السياسية لصغار المزارعين بمن فيهم النساء والسكان المحليين، وهي نابعة من اهتمامات الفلاحين وتطلعاتهم واحتياجاتهم ومشاركاتهم وليست مبنية على متقضيات الأسواق ومتطلبات الربح.

كما نجد في تعريف السيادة الغذائية الذي اعتمده مؤتمر "تليني" من أجل السيادة الغذائية سنة 2007 تعريفًا آخر للزراعة البيئية، إذ قرر أنَّ: "مِن حق الشعوب والمجتمعات المحلية والبلدان في تحديد سياساتها الخاصة بالزراعة والعمالة الزراعية وصيد الأسماك والغذاء والأراضي بطريقة ملائمة بيئيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا لظروفها. ويشمل ذلك الحقَّ في الغذاء وإنتاج الغذاء، إذ إنَّ لجميع الناس الحق في النفاذ لغذاء آمن ومغذٍ ملائم ثقافيًا، والنفاذ لموارد إنتاج الغذاء والقدرة على إعالة أنفسهم ومجتمعاتهم، لذا تُولِي استراتيجية السيادة الغذائية الأولوية لحقوق الناس والمجتمعات المحلية في إنتاج الغذاء واستهلاكه، وذلك فوق الاعتبارات التجارية والأسواق العالمية".

فقرة ختامية

يستدعي واقع النتائج الكارثية للسياسات النيوليبرالية المُطبَّقة على منطقتنا، بخاصة القطاع الفلاحي، نضالًا موحدًا على جميع الأصعدة، وتعتبر القمة المضادة لاجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد التي تحتضنها مراكش في هذه السنة، فرصةً أخرى للتنديد بهذه السياسات، ودحض المفاهيم الاستعمارية التي تتبناها، وهي فرصة أيضًا للدفاع عن مفاهيمنا النابعة من قلب المعنيين الحقيقين بإنتاج الغذاء، كمفهوم السيادة الغذائية الذي تحاول هذه المؤسسات المالية الدولية وحلفاؤها المحليون السطوَ عليه وإفراغَ مضمونه الشعبي والسيادي.

يستلزم النضال من أجل السيادة الغذائية السعي لوقف التسديد الفوري للديون، فالديون لعبت دورًا محوريًا للسطو على ثراوات شعوبنا منذ عقود، كما يستدعي بالضرورة النضال من أجل طرد صندوق النقد والبنك الدولي من التدخل في شؤوننا، ووقف اتفاقيات التبادل الحر باعتبارها اتفاقيات استعمارية ساهمت في ترحيل ثرواتنا نحو الشمال مقابل رهن سيادتنا على غذائنا بين أيدي الشركات العابرة للقارات.

الهوامش:

-1 اريك توسان كتاب طغيان البنك العالمي، ترجمة اطاك المغرب فبراير 2019، ص 308

-2 لوسيل دوما، أطاك المغرب كتاب التبادل الحر اتفاقيات استعمارية ضد الشعوب، ماي 2015، ص10

3 إبراهيم أوباها، أطاك المغرب كتاب التبادل الحر اتفاقيات استعمارية ضد الشعوب، ماي 2015، ص29

-4 أطاك المغرب، دراسة دفاعا عن السيادة الغذائية بالمغرب، ص158

-5 حصيلة مخطط المغرب الاخضر، ارقام وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، https://www.achdartleflaha.ma/

-6 تعبئة العقارات المملوكة للجماعات السلالية من أجل الاستثمار، http://www.terrescollectives.ma/Pages/ar/mobilisation.cshtml

-7 دراسة واقع اليوتيس http://kanouni-maroc.blogspot.com/2021/07/blog-post_87.html

-8 صقر النور نحو انتقال عادل في القطاع الزراعي بشمال أفريقيا. https://drive.google.com/file/d/1y7cYtARLEJSXgXbcQGWjQQTyyrEhArad/view

هذا من عمل البنك والصندوق..

40 عامًا من التخريب النيوليبرالي لسيادتنا الغذائية

«أليوتيس».. مُخطط نيوليبرالي للسيطرة على الثروات البحرية بالمغرب

كتب - الشرقي شمام/ المغرب

مضى نحو عقد ونصف على بداية تطبيق استراتيجية «أليوتيس» للصيد البحري، ونسعى في هذا المقال إلى تقييم نتائجها والنظر في آثارها. ونستطيع رصد نتائج هذه الحصيلة في ثلاثة مجالات: أولًا، لم تقطع هذه الاستراتيجية مع سياسة الصيد البحري المُوجَّهة حصرًا نحو التصدير المُكثف للموارد السمكية، بل عمَّقت هذا التوجه وأعادت توزيع حصص الصيد لصالح المُصدِّرين على حساب حقوق أسطول الصيد الساحلي.

ثانيًا، أفضت هذه الاستراتيجية إلى مواصلة سلب وهدر الغذاء السمكي في ظل انعدام العدالة الغذائية، بحيث نلمس ميلًا لانخفاض الكميات المُوجَّهة إلى الاستهلاك الداخلي خلال السنوات الأخيرة، وهذه نتيجة منطقية لحفز الصناعة التحويلية والتصديرية للسمك على حساب سيادتنا الغذائية ومواردنا السمكية. ثالثًا، لم تساهم التربية الكثيفة للأحياء البحرية في الحد من وتيرة استنزاف المخزونات السمكية، وإنما تُشكِّلُ عاملًا إضافيًا لتلويث السواحل والضغط على الأنظمة البيئية البحرية الهشَّة وتهديد تنوعها.

أولًا: حصاد التصدير المُكثّف للموارد البحرية

خلال أربعينيات القرن الماضي، أجبرت السلطات الاستعمارية أسطول الصيد الساحلي (صنف السردين) على بيع كل محصوله من "الأسماك الصناعية" لمعامل تحويل السمك وتصديره، وكانت هذه السياسة تندرج في إطار سياسة أشمل تركز على توجيه المواد الأوليَّة المعدنية والزراعية والبحرية لتلبية حاجيات الأسواق والصناعات في المركز الإمبريالي بأسعار مُتدنيَّة.

ولتنفيذ هذه الإجبار، وضمان توزيع "الأسماك الصناعية" على المعامل، جرى إنشاء "مكتب التصديق على السمك الصناعي وتوزيعه" المعروف لدى البحارة بـ "لاكرياج" (CAR-PI)(1)، وكانت فروع هذا المكتب بالموانئ تستقبل الكميات المُصطادة من "الأسماك الصناعية" وتُصنِّفها وفق صِنفين رئيسيين تبعًا لجودتها: -1 كميات مُوجَّهة نحو معامل التعليب، -2 كميات موجهة نحو معمل دقيق وزيت السمك التي تُباع بسعر يقل عن سعر الصِنف الأول بما يناهز 50% على العموم.

كانت معامل تحويل السمك تقتني المادة الأوليَّة وفق قدرتها الإنتاجية والتصديرية، فيما تنظم فروع المكتب بدورها عملية التوزيع اليومي للكميات المُصطادة على هذه المعامل حسب ترتيب طلبياتها والكميات المطلوبة وحجم المحصول(2).

وهكذا، كانت إحدى الغايات الأساسية لسياسة الصيد البحري تكمُن في توجيه معظم المحاصيل السمكية نحو معامل التحويل، حيث إنَّ "الأسماك الصناعية" كانت تمثل، وما زالت، الحصة الأكبر من الحجم الإجمالي للمحاصيل السنوية.

إنَّ نعت هذه الأسماك بـ "الصناعية" يعني حرفيًا أنَّ صيدها غير مُوجَّه لإشباع الحاجيات الغذائية لسكان البلاد، وإنما للاستجابة لطلبيات الصناعة السمكية التصديرية، ويتجلى هنا المدخل لحل المسألة الاجتماعية المرتبطة بالغذاء السمكي، إذ يبدو من المستحيل رفع متوسط الاستهلاك الفردي للأسماك دون وضع حد لسيطرة الصناعة التصديرية للسمك على محاصيل بواخر الصيد الساحلي المتخصصة في الأسماك السطحية الصغيرة (بواخر السردين).

لقد اصطفَّت الدولة بجانب المُصدِّرين ودافعت عن مصالحهم الاقتصادية وحافظت على كل الآليات وقوانين تسويق السمك التي تخدم سيطرة هؤلاء على المحاصيل السنوية، فإلى جانب آلية "مكتب

التصديق على السمك الصناعي وتوزيعه" "لاكرياج" (CARPI) الذي جرى الحفاظ على أدواره إلى الآن، عملت الدولة على ضمان تزويد معامل تحويل السمك بالمادة الأولية وبالكميات الكافية والجودة اللازمة من خلال عدة آليات أخرى تتمثل في إبرام عقود بين الصناعيين المُصدِّرين وبواخر صيد السردين، والاعتماد على خدمات تجار الجملة، وأخيرًا في اللجوء إلى التمويل عن طريق البواخر الأجنبية المُكتراة، وتمثل أدوات التمويل هذه آليات فِعْلِيَّة للسطو على الغذاء السمكي.

وفي أغسطس/ غشت 2009 أُضِيفت إلى استراتيجية "أليوتيس" آلية جديدة، لمزيد من الاستحواذ على الموارد السمكية الطبيعية، لتعزز مصالح مصدري الغذاء السمكي وتعيد توجيه قطاع الصيد البحري وفق مبادئ جديدة تعيد هيكلة شروط عيش البحارة، وتقلِّص مداخيلهم ومداخيل الصيادين وأرباب القوارب وبواخر الصيد الساحلي، فقد أتاحت هذه الاستراتيجية- ولأول مرة- لمالكي معامل تحويل السمك دخول مجال الصيد، ومن خلال برامج تهيئة المصائد، جرى مراجعة حقوق الولوج إلى هذه المصايد عن طريق توزيع حصص صيد على مختلف الأساطيل. وبفضل هذه السياسة لم تتمكن الصناعة التصديرية من الولوج المباشر إلى المصايد الرئيسية للأسماك الصناعية عن طريق حصولها على رخص صيد فقط، ولكنها استولت أيضًا على حصة صيد أكبر بأغنى منطقة صيد (المنطقة الجنوبية المُسماة "المنطقة س")، فقد حصل أرباب المعامل الجديدة لتحويل السمك على اليابسة (وهم صناعيون محليون وأجانب) على حصة صيد قانونية من الأسماك السطحية الصغيرة تبلغ 500 ألف طن.

أما أرباب المعامل القائمة (مشاريع الإمدادات الإضافية) فحصلوا على حصة صيد تناهز 200 ألف طن، ومقابل ذلك، اقتصر الترخيص بالصيد على بواخر الصيد الساحلي بمنطقة الصيد الجنوبية على 70 باخرة في السنة، وذلك بالتناوب بين مجموع الأسطول المتخصص في صيد الأسماك السطحية الصغيرة البالغ حاليًا أكثر من 490 باخرة.

وأخيرًا، تمكن أرباب الصناعات التصديرية للسمك من وضع اليد على الحصة الأعظم من الثروات البحرية عن طريق استبعاد بواخر الصيد الساحلي من ولوج أغنى منطقة للصيد، وستكون عواقب هذا الإقصاء وخيمة على دخل البواخر والبحارة العاملين بها وعلى التشغيل، لأنها، في هذه الحالة، ستكتفي بالصيد في مناطق الصيد الثلاث الباقية التي تشهد تراجعًا للمخزونات وللكميات المُصطادة.

كان هذا عرض مُوْجَزًا لأحد المحاور الرئيسية لسياسة الصيد البحري التي خدمت المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمُصدرين عندما ضمَّنت تزويد الصناعات التحويلية والتصديرية للسمك بالمادة الأولية ونجحت في ذلك من خلال فرض إجبارية تسليم المحاصيل على أسطول الصيد الساحلي لصِنف السردين.

ولاحقًا، مكَّنت هذه السياسة أرباب الصناعة التصديرية من وضع أيديهم على المخزونات السمكية، بدءًا من ترخيص تأجير البواخر الأجنبية، وانتهاءً بحصولهم على رُخَص صيد تُمكِّنهم من اقتناء أسطولهم الخاص.

ثانيًا: السمك.. لحم الفقراء المسلوب والمهدور

الأسماك المُوجَّهة للتصدير هي ببساطة غذاء طبيعي مسلوب، وبما أنَّ هذا الغذاء- في حقيقة الأمر- ملكية جماعية، فمن المفترض أن يستفيد منه السكان بالدرجة الأولى، لإشباع احتياجاتهم الغذائية المُلِحة من اللحوم السمكية الغنية بالبروتينات.

أما حقوق الصيد فتعود أساسًا للصيادين الحرفيين والبحارة الذين توارث معظمهم مهنة الصيد والإبحار عبر الأجيال، وليست للمُصدرين، إذ إنَّ الحياة الاقتصادية للعديد من القُرى والمدن الساحلية تقوم على الأنشطة والمداخيل البحرية لهؤلاء، وبهذا المعنى، فإنَّ الأسماك المصدرة، هي في الأصل أسماك "مسلوبة" بما يخدم فئةً ما ضئيلة من الشعب.

ولا يتوقف السلب عند انتزاع السمك من نطاق الاستهلاك المحلي، وإنَّما يمتد إلى الإضرار البليغ بالأنظمة البيئية البحرية التي يتوالد ويتكاثر السمك في ظلها، إذ ينجم عن التصدير الكثيف سلب غذاء الأجيال اللاحقة أيضًا عندما تُستنزف المخزونات السمكية وتُدمَّر المصائد بالصيد الصناعي التصديري المفرط.

نظام التصدير الكثيف للسمك، هو جزء من نظام لسلب الغذاء السمكي تشارك فيه كل من الأساطيل الأجنبية (الأوربية، الروسية، واليابانية) وأسطول أعالي البحار المحلي، وقد استولت جميعها على حقوق الصيادين وأضرت بحقوق المستهلكين المحليين في الانتفاع من غذائهم الطبيعي، خصوصًا بعد أن جرى إدماج أسطول الصيد الساحلي (صِنف سردين) في هذا النظام، عندما أُجبر على تقديم محاصيله لمصانع تحويل السمك وتصديره.

وقد فُرِض نظام سلب الغذاء السمكي الذي يستفيد منه مصدرو السمك ومالكو الأساطيل الأجنبية، من قِبل أقلية تحظى باحتكار السلطة السياسية للدولة استخدمتها لوضع سياسية للصيد البحري تتماشى مع مصالحها الضيقة.

وإلى جانب الكميات المسلوبة، تُوجد كميات كبيرة من الأغذية السمكية المهدورة، ومنها مئات آلاف الأطنان من السردين والساردنيل والأنشوفا والماكرو والشينشار المطحونة والمُحوَّلة إلى دقيق وزيت سمك وغير المُوجَّهة إلى الاستهلاك البشري.

ولا يتوقف هدر الغذاء عند انتزاعه من دائرة الاستهلاك البشري نحو الاستهلاك الحيواني، لكنه يتواصل حتى عندما يُعتمَد عليه كمواد علفية لتربية الأسماك في مزارع تسمين الأحياء البحرية، فعلى سبيل المثال، يتطلب إنتاج كيلو غرام واحد من الأسماك المُرباة بالأحواض العائمة عادةً متوسطًا من الأسماك المُصطادة يتراوح ما بين 2,5 إلى 5 كيلو غرام(3)، والتي تقدم كدقيق وزيت سمك.

هذه السياسة الجائرة لم تشارك أغلبية المعنيين المباشرين بهذه الثروة الطبيعية، سواء الصيادين أو المستهلكين في وضعها، بل تضرَّرت تلك الأغلبية منها، لذا يتوقف مصير الاحتياجات الغذائية لأغلبية المستهلكين وحياة المهنيين من آلاف البحارة والصيادين على النضال من أجل وضع حد لهذا السلب والهدر.

سنتوقف الآن عند حجم هذا الغذاء السمكي المسلوب أو المهدور لتقديم تقييم أولي لحجم عواقب تلك السياسة على نظمنا البيئية البحرية وعلى غذائنا السمكي، ولهذا لا بُدَّ من حساب كمية السمك الفعلية التي تُوجَّه للتصدير، لكنْ لنتوقف، أولًا، عند كميات الأسماك المُصنَّعة المُصدَّرة.

قفز حجم الصادرات السمكية المصنعة من 36,5% من كمية الأسماك المُصطادة سنة 2005 إلى 50% سنة 2006، أما بالنسبة لسنة 2020 فارتفعت هذه الحصة إلى ما يناهز 61%، وبذلك تضاعف حجم الأسماك الموجهة للتصدير خلال 15 سنة الأخيرة مرة واحدة تقريبًا، ليقفز من 440 ألف إلى 840 ألف طن.

المدهش خلال هذه المدة هو ارتفاع الصادرات بوتيرة سريعة للغاية، فقد كانت كميات السمك المصدر تتزايد بمعدل نمو سنوي هائل بلغ 6,6%، بحيث يفوق بكثير مستوى تزايد المحصول السمكي الإجمالي المُصطاد الذي لا يتجاوز 2,7% سنويا.

هذه الوتيرة المرتفعة لصادرات الأسماك المُصنَّعة تُفسِر ارتفاع حجم كمية المحاصيل السمكية المُصطادة خلال 15 سنة الأخيرة، والتي تغذي الصيد المُفرِط وتُحفِّز استمرار استنزاف المصائد، وتساهم في تعريض العديد من الأنواع السمكية لخطر تهديد استنزاف كتلتها الإحيائية.

وليس تكثيف صادرات السمك المُصنَّع سوى إحدى الغايات الكبرى لسياسة الصيد

البحري المُطبَّقة منذ عقود، وفي إطار هذه السياسة، تقرر في نهاية سنة 2009 زيادة رفع وتيرة التصدير الكثيف أصلًا، بمقتضى استراتيجية "أليوتيس".

وحقيقة الأمر أنَّ الكمية الفعلية للأسماك المُوجَّهة للتصدير تفوق بكثير حجم الصادرات المُصنَّعة، فالسمك المُصنَّع هو منتوج خضع لعمليات تحويل داخل سلاسل الإنتاج بالمعامل، بحيث إنَّ كيلو غرام واحد من السمك المصنع يتطلب بالضرورة كمية أكبر من الأسماك المُصطادة.

ثانيا: انخفاض الاستهلاك المحلي للأسماك

حسب البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأُسَر لسنة 2014، يُقدَّر متوسط الاستهلاك السنوي للمواطن المغربي للسمك حاليًا بـ 13,6 كيلو غرامًا، هذا المستوى من الاستهلاك مُتدنٍّ جدًا، ويقل كثيرا عن متوسط الاستهلاك العالمي الذي يتجاوز 20,3 كيلو غرامًا للفرد في السنة.

وبالتالي يندرج المغرب في قائمة البلدان الأقل تقدمًا التي لا يتجاوز فيها عرض الأسماك المُوجَّهة للاستهلاك 12,4 كيلو غرامًا للفرد في السنة، في حين يبلغ هذا العرض بالنسبة للبلدان الصناعية 26,8 كيلو غرامًا للفرد في السنة، وهكذا يتجاوز مستوى استهلاك السمك في البلدان المتقدمة مستوى الاستهلاك في بلدنا التي تصدره إليها بأكثر من الضعف.

يملك مجتمعنا الإمكانية الموضوعية اللازمة لرفع وتيرة وكمية استهلاك اللحوم السمكية، فالكميات المتوفرة لا تقتصر على إمكانية جعل السمك طبقًا رئيسًا على المائدة المغربية وحسب، بلْ إننا إذا ما اكتفينا بتوزيع نصف الحصة المُصطادة فقط، سيحصل كل مواطن في المتوسط على ما يناهز 21 كيلو غرامًا في السنة، عِوَضًا عن 13,6 كيلو غرامًا حاليًا، إذ إنَّ المحاصيل السنوية المُصطادة تتيح رفع متوسط الاستهلاك الفردي إلى ما يقارب 42 كيلو غرامًا في السنة.

في ظل هذه الطفرة الغذائية يُوجَد العِوَزُ الغذائي الأشد خطورة، حيث يحصد الموت الآلاف وينهش المرض أجساد الملايين من الذين يُوجدون في وضعية فقدان حاد أو معتدل للغذاء(4)، كما تدل على ذلك إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2021. فبماذا يفسر هذا التناقض الصارخ بين وفرة غذاء سمكي ذي قيمة رفيعة، وبقاء كل مظاهر الفقر الغذائي؟

الإجابة تكمن في سببين رئيسيين، يتجلى الأول في التصدير المُكثّف للسمك، أما الثاني فيكمُن في انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين .

ثالثا: تهديد البيئة البحرية عبر استراتيجية "التربية الكثيفة للأحياء"

جعلت الدولة من قطاع تربية الأحياء البحرية أحد المحاور الأساسية ضمن استراتيجية "أليوتيس"، وسعى هذا البرنامج إلى جعل مساهمة أحواض تربية الأسماك في الإنتاج الإجمالي تنتقل من لا شيء تقريبًا (أقل من 500 طن سنويًا) إلى 200 ألف طن سنويًا في سنة 2020.

يتعلق الأمر إذن بالتربية الصناعية الكثيفة للأحياء البحرية، التي تتوقف مشروعاتها على استثمارات الرأسمال الكبير الأجنبي والمحلي، والتي جرى البرهنة على الصعيد العالمي على دورها المُخرِّب للأنظمة البيئية المائية، وعلى كون نشاطها يقود إلى فرط استغلال الاحتياطات السمكية العالمية بمزيد من الضغط على المصائد.

من الناحية البيئية، تمثل تربية هذه الأسماك اللاحمة هدرًا كبيرًا للموارد الغذائية الطبيعية، إذ من الثابت أن كل كيلو غرام واحد من السمك اللاحم المُربى يكلف في المتوسط ما لا يقل عن 3 كيلو غرام من السمك المُصطاد، وبالتالي ينجم عن تربية هذه الأسماك اللاحمة فقدان صافي لبروتينات الأسماك، وليس كسبها.

فحجم الغذاء المُقدَّم للأسماك والداخل للأحواض العائمة كعلف يفوق كثيرًا حجم الأسماك الخارجة منها، وإذن فالاستنتاج المنطقي هو أنَّ قطاع تربية الأحياء المائية لن يساهم في التخفيف من الضغط على الاحتياطات السمكية بالمحيطات، بل يتجه إلى زيادة حدته.

وهكذا، من وجهة نظر الدفاع عن الأنظمة البيئية البحرية، لا يمكن إلَّا استنكار هذا المنطق العبثي الذي يشتغل وفقه قطاع تربية الأحياء المائية، لكنْ من الناحية التجارية يُعَدُ الاستثمار في تربية الأسماك اللاحمة مُجزِيًا ماليًا طالما أنَّ سعر بيع كيلو غرام واحد من لحم السمك المُربى يفوق كثيرًا تكلفة شراء كمية الأسماك المُصطادة اللازمة لإنتاجه، وبالنسبة إلى مالكي هذه الوحدات،

فإنَّ الاعتبارات البيئية لا تأخذ بالحُسبان، فطالما ظلت تكلفة تغذية الأسماك المُرباة أدنى من سعر البيع، بحيث يضمن في النهاية ربح بمعدل لا بأس به، فلا بُدَّ من مواصلة الإنتاج.

ستُشَيَّد على امتداد كل خليج أو بحيرة ساحلية أو مصب نهري بالبحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي عشراتُ الوحدات لتربية الأسماك تمتد لمئات الهكتارات، ما يهدد بتلويث كل هذه المساحات الساحلية بالمخلفات الغذائية، وهي عبارة عن بقايا العلف غير المُستهلك وفضلات الأسماك، وقد تؤدي الأعداد الكبيرة في الشباك العائمة إلى إنتاج ما يكفي من المُخلَّفات لخفض مستوى الأكسجين في الماء، ما قد يفضي إلى خنق الأسماك البحرية والأسماك المُرباة.

إنَّ إطلاق العناصر الغذائية في المحيط البيئي يُغَيِّر التركيبة الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للأنظمة البيئية الساحلية، وبما أنَّ هذه الأنظمة هي بمثابة ملاجئ لتوالد ونمو يرقات العديد من الأنواع السمكية التي تساهم في تجدد المصايد البحرية، فإن كل خلخلة لتوازناتها البيئية يضغط بشكل مباشر نحو تقليص المخزونات السمكية.

إنَّ تراكم هذه المخلفات قد يؤدي إلى نمو سريع لبعض أنواع الطحالب التي قد تكون سامة وقاتلة لبعض الأنواع البحرية، بل قد تشكل تهديدات صحية للمستهلكين.

ولمواجهة الأمراض ومحاربة انتشار العدوى، تستخدم ضيعات تربية الأسماك بانتظام، وبشكل دائم، المُضادات الحيوية لوقف انتشار الفيروسات، وسيُشكِّل هذا الاستعمال الكثيف للمضادات الحيوية، تهديدًا مباشرًا للصحة البشرية، إذ سيفضي إلى تطوير مناعة لدى البكتيريا المُسبِبة للأمراض للإنسان..

تُستخدم أيضا العديد من المواد الكيميائية للقضاء على الطفيليات، إضافة إلى استعمال مواد لمحاربة الأوساخ الملتصقة بالشبكات العائمة، وبذلك تنتقل كل هذه المواد والمبيدات للبيئة البحرية، ما يتسبب في ضرر مباشر للأنواع السمكية، ويهدد بتسمم البيئة البحرية بالمبيدات عبر السلسلة الغذائية الطويلة، إذ إنَّ هذه المواد تتركز أكثر عند كل مستوى أعلى من السلسلة الغذائية.

خلاصة القول، لا يساهم قطاع التربية الصناعية الكثيفة للأحياء المائية في الحفاظ على ديمومة الأنظمة البيئية المائية للمحيطات والأنهار، وإنما يعمل بالعكس على تدميرها من خلال رفع حدة الاستغلال المفرط لمخزونات العديد من الأنواع السمكية، لاسيما الأسماك السطحية الصغيرة التي تُوجَّه لمعامل التحويل، نظرًا لتكلفتها المنخفضة ولغناها بالعناصر المُغذِّيَّة، ولا تقتصر التهديدات البيئية للتربية الصناعية الكثيفة للأحياء المائية على استنزاف المخزونات السمكية، وإنما تطول التنوع الإحيائي وتلوث السواحل والأنْهُر والبحيرات.

الهوامش:

1-CARPI : Comptoir d'Agréage et de Répartition du Poisson Industriel (CARPI)

2- Larbi Sbai, Pêche industrielle et industrie de pêche au Maroc, voir pp 113-125.

3- Pour des sciences océaniques belles, utiles et partagées https://wwz.ifremer.fr/peche/FAQ/FAQ/L-aquaculture-pourra-t-elle-un-jour-remplacer-la-peche

4- حسب تقرير 2021 لمنظمة الأغذية والزراعة حول «حالة الأمن الغذائي والتغذية بالعالم»، يوجد أزيد من 10 مليون مغربي في وضعية فقدان حاد أو معتدل للأمن الغذائي. وضمن هؤلاء يوجد نحو مليون ونصف في وضعية مواجهة الجوع.

ملف العدد: هذا من عمل البنك والصندوق...

40 عام من التخريب النيوليبرالي لسيادتنا الغذائية

وضع الجزائر الغذائي والمؤسسات المالية: واقع الحال

كتب- عمر بسعود/ الجزائر

1 حصيلة الوضع الغذائي والتَّغذية في نظر المؤسسات الدولية

يؤكدُ تفحُّص البيانات المتعلقةِ بانتشار نقصِ التَّغذية، التي وضعتها المؤسساتُ الدولية (منظمة الأُمم المتحدة للتغذية والزراعة، البرنامج الغذائي العالمي، منظمة الأُمم المتحدة للطفولة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الصحة العالمية) أوجهَ تقدُّم لافتة للنظر في مجال الأمن الغذائي في الجزائر.

تُبْرِزُ هذه الحصيلةُ وجودَ الجزائر اليوم في وضع أمن غذائيٍّ مُريح، لا: بلْ إنَّ المُنجزاتِ الفائقةَ التي تحققت في سنوات 2018-2020 عاليةٌ على صعيد عالمي، أو تَفُوقُ بلدًا مثل مصر، وحتى أنها شبيهةٌ بتلك الخاصة بالبلدان الغربية ذات الدخول المرتفعة، فانتشارُ نقصِ التَّغذية أدنى من 2,5%، ما يعني أن 2,5% من السكان في وضع نقص تغذية، مقابل 4,2% في المغرب، و3% في تونس، و5,4% في مصر [1].

جدول: انتشار نقص التَّغذية (بنسبة مئوية)

	2006 - 2004	2020 - 2018
العـــالم	12,3	8,9
بلدان دخول مرتفعة	أقل من 2,5	أقل من 2,5
الجزائـــر	6,7	أقل من 2,5
المغـــرب	5,5	4.2
تونـــس	4,3	3,0
مصـــر	6,4	5,4

المصدر: منظمة الأُمم المتحدة للتغذية والزراعة، البرنامج الغذائي العالمي. (روما 2021).

ومن جهة أخرى، تؤكدُ النتيجة المُحقَّقة، فيما يخص انتشار انعدام الأمان الحاد أو المعتدل [2] في حقبة 2018-2020، تأكيدًا جليًا أوجهَ تقدم الجزائر، إذ انتقلت هذه النتيجةُ من 22,9% في حقبة 2004-2006 إلى 17,6% (أي بتراجع بـ 5,3 نقط)، وليست هذه النسبةُ أدنى من المتوسط العالمي (27,7%) وحسب، بلْ تضع الجزائر فوق متوسط بلدان شمال إفريقيا والبلاد المجاورة.

لكنَّ هذا لا يعني أن الجزائر بلغت مستوى تغذية مُرْضٍ، فإذا كانت الجراية (الوجبة) الغذائية انتقلت- من وجهة نظر تغْذوِيَّة- من 1723 كيلو كالوري في اليوم لكل مواطن في العام 1962، إلى 2733 كيلو كالوري في اليوم في 1980 [3]، لتبلغ 3379 كيلو كالوري في اليوم للمواطن في 2021 [4]، متجاوزة إلى حد بعيد الحاجة إلى الطاقة، كما توصي بها منظمة الصحة العالمية (2700 كالوري) فإنَّ انتشار الهُزال أو تأخر النمو لدى أطفال أقل من 5 سنوات لم يَختَفِ بالبلد.

كما أنَّ البيانات المُتعلقة بانتشار فرط الوزن بين أطفال أقل من 5 سنوات، وسمنةِ البالغين (18 سنة وما فوق) وفقرِ الدم عند النساء في عمر الإنجاب (15-49 سنة)، كلها تدل على أوجه العجز و/ أو الاختلالات الغذائية بين السكان.

وهذه الحصيلة الغذائية نتيجة مُركبة لعوامل عدة: يُحيل أول العوامل إلى سياسة وارداتٍ غذائية كانت وسيلةً رئيسة لتزويد السوق الداخلية، لدرجة جعلت الجزائرَ أحدَ أهم الفاعلين في الأسواق العالمية (سادسُ مستورد عالمي للحبوب وثانٍ مستورد لمسحوق الحليب بعد الصين).

فبفعل نقصٍ في الإنتاج، وفي ظل نموٍ سكاني قوي- تضاعف عدد السكان أربعَ مرات منذ استقلال الجزائر، مع انتقال نسبة التمدُّن من 58% في العام 2000 إلى أكثر من 70% حاليًا- تستورد الجزائر نحو 75% مما تستهلك من حبوب [5]، وأكثر من نصف ما تستهلك من حليب، ونحو مُجمَلِ المواد الأوَليَّة المُستعملة في الصناعات الغذائية مثل إنتاج الزيوت والسكر، في الوقت الذي تضاعفت فيه فاتورة الواردات الغذائية (البالغة اليوم أكثر من 10 مليارات دولار) نحو عشرْ مرات في العقدين الأخيرين كما يُبين الجدول التالي.

فاتورة الجزائر الغذائية (2000–2022)

المصدر: جمارك الجزائر. تقارير تجارة الجزائر الخارجية.

يتعلق ثاني عوامل تفسيرِ الأمن الغذائي بتقدُّم قدرةِ السكان الشرائية بفضل المداخيل السنوية المُتاحة للأُسَر [6]، كما يتعلق بسياسة دعم أسعار المنتجات الأساسية التي طبَّقتها الجزائر في العقود الأخيرة.

فالموادُ الأساسية (القمح والخضر المجففةُ والحليب والسكر والزيوت الغذائية) مدعومةٌ، وقد جرى تأجيل إصلاح نظام الدعم الوارد في قانون مالية العام 2022 بسبب تحسنٍ في العائدات الخارجية ناتجٍ عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز اللذين تُصدِّرهما الجزائر، ما جعل سعرَ الخبز والسميد والعجائن لم يتغير كثيرًا في السنتين الأخيرتين، قياسًا بأسعار القمح العالمية. ومن هنا تُواصِل أشكالُ الدعم الغذائية هذه تصحيحَ التفاوتات الغذائية وتعزيزَ الأمن الغذائي للأُسَر الأشد تأثرًا بارتفاع الأسعار.

2 مساندةُ البنك وصندوق النقد الدوليين لسِياسةِ الجزائر الغذائيةِ المُستوحيةِ من الليبرالية

يُبْرِزُ تفحُّصُ تقارير البنك وصندوق النقد الدوليين الأخيرةِ تلاقيَها مع استنتاجات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، وحتى مع تلك الصادرةِ عن خبراء منتدى دافوس الذين صنفوا الجزائر ضمن البلدان "الرائدة" في مجال الأمن الغذائي (2023)، وتسجل تلك التقارير أن "الجزائر ضاعفت، منذ العام 2000، إنتاجها الغذائي للفرد، فيما انتقل نقصُ التَّغذية من 8% من السكان إلى أقل من 3%، وهي أدنى نسبة في إفريقيا" [7]. يسجل هؤلاء الخبراءُ في تقاريرهم أنَّ "حصةَ الإنتاج الزراعي للفرد تضاعفت بفضل فعالية النموذج الزراعي (التشديد من عندنا) المُعتمدِ من قِبل السلطات العمومية الجزائرية". هكذا تُصنَّف الجزائر، بحسب البنك وصندوق النقد الدوليين، ضمن البلدان "ذات الاستقرار الغذائي" في نفس فئة معظم البلدان الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والصين وروسيا والبرازيل وأستراليا.

نجحت الدولة الجزائرية، في نظر هاتين المنظمتين الدوليتين، في "التحكم في عمليات تكوين السوق المحلية" و"التدخلِ لدعم الأسعار عندما ارتفعت الأسعار الدولية" في سنة 2022 (البنك الدولي، 2023). وتسجلُ التقارير أن الوارداتِ واللجوءَ إلى المُبادلات في الأسواق العالمية هي ما أتاح للجزائر بلوغَ أهداف الأمن الغذائي.

ويذكر البنك الدولي، على سبيل المثال، أن الجزائر "جعلت نفسها في حِمىً، في السنوات الأخيرة، بالتزود من الأسواق العالمية بقصد تغطية معظم حاجاتها الغذائيةِ" [8].

تؤكد هذه المنظمةُ الدولية، الوَفيَّةُ للعقيدة النيوليبرالية، على أن اللجوء إلى الأسواق العالمية يمثلُ وسيلةً جيدةً لتدبير الأمن الغذائي، بشرط تَوفُر المقدرة على تعبئة موارد مالية داخلية هامة، خصوصًا في فترات الأزمة التي تضرب الأسواق العالمية، مثلما كانت حالةُ الجزائر التي اضطرت في العام 2022 إلى تعبئة أكثر من 1,2 مليار دولار (أي أكثر من 53%+ قياسًا بالعام 2021) بقصد مواجهة ارتفاع السعر العالمي للحبوب وللمنتجات الحليبية (البنك العالمي، 2023) [9].

تشترك تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين الأخيرة تقييمًا مادحًا للتوجهات الاقتصادية المُستوحاة من الليبرالية التي تَبَنَّتُها الدولة الجزائرية [10]، ويسجلُ البنك الدولي أنَّ السياسة الزراعية الجزائرية اتخذت تدابير تُشجِّع على الاستثمار الزراعي الخاص، عبر إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي. وباتت

المداخيل الناجمةُ عن أنشطة الزراعة وتربية الماشية معفيةً من تلك الضريبة لمُدَّة عشر سنوات، حال التزامها باستثمار أراض زراعية.

كما سجل البنك الدولي الإجراءاتِ المتخذةَ في 2021-2022 للترخيص للمنشآت الزراعية والصناعية في قطاع الصناعة الغذائية باستيرادٍ حُرٍّ للأبقار (لإنتاج الحليب) والتجهيزات الزراعية أو التحويلية (المُخصصة لصناعات السكر والزيوت الغذائية) [11].
ورحَّب البنك الدولي بإجراءات الضبط المُخوَّلة للديوان المهني الجزائري للحبوب، مؤكدًا أنَّ هذه القرارات تندرج "في إطار الجهود الرامية إلى تحكمٍ أفضلَ بعمليات "تموين السوق" و"ضمان الأمن الغذائي" (البنك الدولي، 2023) [12].
وعبَّرت المؤسستان (صندوق النقد والبنك الدوليين) عن رضاهما على الإجراءات اللاغية لمعظم قيود الولوج إلى الموارد العقارية، والمُيسِّرة على هذا النحو لمنشآت أجنبية (تركية وإسبانية وايطالية) لإقامةَ شراكات مع منشآت زراعية خاصة محلية.
ونفذت السلطات الجزائرية "عملية تطهير للعقار الزراعي" لاسترجاع المساحات غير المُستغَلة، وتروم وزارة الزراعة أن تستعيد في 2023 مساحة 750 ألف هكتار من الأراضي التي سبق إسنادها إلى عمال سابقين في الأملاك الزراعية العمومية وبقيت غير مُستغَلة- بفعل انعدام الإمكانيات المالية- بقصد إعادة توزيعها على مستثمرين خواص أكثرَ ثراءً [13].
وتستند هذه السياسة الزراعية المُستوحاة من النيوليبرالية إلى نموذج تنمية اقتصادية متميزٍ بتنوع ضعيف، ونقص تصنيع، وتبعية للأسواق الخارجية تتجلى في نسبة انفتاح للاقتصاد تبلغ زهاء 60% [14].
تدعم التوجهات الاستراتيجيةُ لهذه السياسة الزراعية إطلاق الاستثمارات الخاصة والعمومية، مراهنةً على مقدرة القطاع الخاص على النهوض بدور فاعلِ التنمية الرئيسيَّ، ومشجعةً لتطوير تحالفات مع رأس المال الخاص المحلي أو الدولي (شراكة قطاع عام/ قطاع خاص).
أدوات هذه السياسة العمومية مُوجَهَةٌ إلى تحويلات مالية عمومية تستهدف دعم شراء مُدخلات وتجهيزاتٍ زراعية لصالح مستثمرين خواص، ولإنجاز بِنيَّة تحتية زراعيةٍ (مرافئ وصوامع تخزين وكهرباء ومسالك طُرقية وحفر آبار وتجهيزات ريٍّ.. إلخ) وأخيرًا دعم المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب والخُضَر المُجففة والحليب الطري).
تندرج هذه السياسة الزراعية العموميةُ في سياق اقتصادي كُلي يحظى برضا المؤسسات الدولية، إذ يساند البنك الدولي السلطاتِ الجزائريةَ التي "بذلت جهودًا هامة من أجل حفز الاستثمار الخاص والأجنبي"، لاسيما عبر قانون محروقاتٍ جديدٍ (2019)، والإلغاء التدريجي للقيود على الأسهُم الأجنبية (2020) وقانونِ استثمار جديدٍ (2022) (البنك الدولي، 2023).
ويُشيد البنك بالإصلاحات الرامية إلى تحسين "الانفتاح التجاري والتنافسية، لاسيما بإصلاحات أسواق المنتجات وسوق العمل" [15]، ويدعو الحكومةَ بقُوة إلى مواصلة "التطبيق الفعلي للإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، لا سيما بقصد إتاحة مشاركةٍ أكبرَ للقطاع الخاص في الاقتصاد" (البنك الدولي، 2023)".
"الحفاظ على وِجْهَةِ الانتقال"، هذا عنوان تقرير متابعة وضع الجزائر الاقتصادي (خريف 2022) الذي يَعنِي في نظر البنك الدولي تسريع تطبيق "الإصلاحات الهيكلية" الرامية إلى "لبْرَلة" الولوج إلى العقار الزراعي، وخلقِ سوق مالية في الجزائر لإدراجها في

مسار النظام المالي العالمي (قانون النقد والقرض) [16].
ويرى صندوق النقد والبنك الدولي أنَّ من شأن تحقيق هذه "الإصلاحات الهيكلية" أنْ يُسهِم في جعل القطاع الخاص محركَ النمو.

3 النّقط العمياء للرأسمالية الزراعية التي يدعو إليها البنك الدولي وصندوق النقد

تنسى المؤسستان الدوليتان في جميع منشوراتهما التذكيرَ بعواقب أزمةِ أسواق المواد الأولية الزراعية في العام 2008.

أ- أزمة العام 2008 الغذائية والتقويم الهيكلي

تجلَّتْ أزمة الأسواق الزراعية هذه، التي وقعت في سنوات 2007-2008، في ارتفاع حادٍّ لأسعار القمح والأرز، أي الحبوبِ المُستهلكة أكثر من قِبل البلدان الفقيرة [17]، ما أدى إلى اضطرابات اجتماعية في عشرات المدن بالبلدان الفقيرة.
وأدت سياسات التكيُّف الهيكلي، المفروضةُ من قِبَل المُقرضين (صندوق النقد والبنك الدوليين) على هذه البلدان، مع حزمة تدابير تفكيك للخدمات الزراعية العمومية، وإلغاء دعم المنتجات الزراعية الأساسية، والتخلي عن سياسة دعم القطاع الزراعي، إلى ما باتت تواجهه تلك البلدان من انعدام السيادة الغذائية، كما يتناسى كلٌ من صندوق النقد والبنك الدوليين عواقبَ نموٍّ زراعي، يُعتبر "فعَّالاً"، على حالة الموارد الطبيعة.

ب-تدهور الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية

أسهم النموذج الزراعيُّ القائم على فرط استغلال الموارد الطبيعية، الذي تبنَّتْه الجزائر، في تدهور للأرض الزراعية وللموارد المائية، إذ تشهد البلاد تعريةً مستمرةً للأراضي الزراعية وتضرُّرًا للموارد المائية كثيرًا بفعل فرط الاستغلال أو ارتفاع نسبة الملوحة [18].
ونشهد في بعض مناطق التل زوالَ الآبار الارتوازية وانخفاضَ مستوى المياه الجوفية، كما يؤدي صعود المياه الباطنية الى ملوحة الأرض في بعض الواحات (تلك حالة واحات نخيل المغير وبسكرة وطولقة وتُقرت وواد صوف وورقلة).
وفضلًا عن ذلك، تواجه الجزائر على نحوٍ متزايد تكاثرَ الحوادث المناخية القصوى (فيضانات، موجات حر..) ما يفاقم خطر تضرُّر البلاد. ويجْنح البنك الدولي إلى بخسِ قدْر هذه المخاطر المرتبطةِ بالتغيرات المناخية، إذ لا برنامجَ ولا إجراءَ لتكييف الزراعة مع التغيرات المناخية مُسنَدًا إلى مشروع تمويل.

ج-الزراعة المعاشية والفلاحية نسِيٌ منسِيٌّ في السياسات العمومية وعُرضَةٌ للإهمال في الاستثمارات الخاصة

لا ذكرَ هنا لنموذج الزراعة المعيشية الذي يُشغِّل الأغلبية الساحقة من الفلاحين، فلا يُمكِن إسناد مستقبل القطاع الزراعي والقروي في نظر البنك الدولي "إلا إلى المنشآت الزراعية والزراعية الصناعية الخاصة المفترض أنها مُصدِّرة".
ولا يُوْلِي البنك الدولي الأسبقيةَ في الخطط والبرامج والاستثمارات سوى "للمنشآت عاليةِ القدرة في الصناعات التحويلية" (البنك الدولي، 2023).

د-رخاوة الأُسَر متواضعةِ الدخل

يُسجِّل البنك الدولي في تقريره الأخير، المنشورِ في ربيع عام 2023، أنَّ "الفقرَ متعددُ الأبعاد يتباينُ بنحو كبير حسب الأقاليم وحسب المناطق القروية والحضرية"، لكنه لا يصف ولا يقيس آثار التضخم الذي يعيث ضررًا في البلد منذ 2021-2022 [19].
وبلغت نسبة التضخم السنويةُ المتوسطةُ زهاء 9,4% في أشهر العام 2023 الأخيرة، "أي أعلى مستوياتها في 25 سنة"، ما سيؤدي إلى عواقب مباشرةٍ على ظروف حياة السكان البسطاء في القرى والحواضر على السواء.
على الصعيد الاقتصادي الكُليّ، لا ترى أطروحات البنك الدولي وصندوق النقد تنويعًا لنشاط الجزائر الاقتصادي إلا عبر التأثير على تطور الزراعة "إحدى أقوى رافعات إنهاء الفقر المدقع وتعزيز تقاسم الازدهار".

إننا إزاء إحدى أمتن الركائز الأيديولوجية لهاتين المؤسستين الدوليتين، قِوامها أنه لا يمكن بناءُ مستقبل البلدان الاقتصادي سوى على أساس قسمةٍ دولية للعمل تمنحُ الحصة الأوفرَ للزراعة- هذا النشاط الأولي- لبلدان الجنوب وتحتفظُ بالصناعة احتكارًا حصريًا للبلدان الغنية.

الهوامش:

1. FAO, FIDA, OMS, PAM et UNICEF. 2021. L'État de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde 2021. Transformer les systèmes alimentaires pour que la sécurité alimentaire, une meilleure nutrition et une alimentation saine et abordable soient une réalité pour tous. Rome, FAO.

بحسب تعريف منظمة الأُمم المتحدة للتغذية والزراعة، انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الخطير بين السكان، بناءً على سُلم قياس انعدام الأمن الغذائي المعاش (Food Insecurity Experience Scale)، هو تقدير لنسبة مئوية من سكان بلد يجدون صعوبة في ولوج كافٍ إلى الأطعمة والمُغذِيَّات من أجل نمو وتطور عاديين وحياة نشيطة وسليمة.

3. Office National des Statistiques. Enquête de consommation des ménages 1979-1980.

FAO. Statistical World book. 2022

استوردت الجزائر 10,6 مليون طن من الحبوب (منها 6,6 مليون طن من القمح الطري) خلال الموسم التجاري 2021-2022. مصدر: France céréale

6. نصف هذه المداخيل مخصص (42%) للاستهلاك الغذائي. أنظر:
(ONS, 2011), Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011. Collections Statistiques N° 195, Série S. ومن جهة أخرى انتقلت مداخيل الأسر السنوية من 15,5 مليار دينار في 1969 (منها 45,6% للتغذية) إلى أكثر من 381 11 مليار دينار في العام 2018.

7. اطلعنا على التقارير الثلاثة الأخيرة الخاصة بمتابعة الوضع الاقتصادي بالجزائر، وهي بعناوين:
« Les vents demeurent favorables » du Printemps 2023
« Maintenir le cap de la transition » de l'Automne 2022
« Renforcer la résilience en période favorable » du Printemps 2022.
أما فيما يخص صندوق القد الدولي، فقد اطلعنا على تقرير بعثة الاستشارات برسم البند الرابع في الجزائر يوم 21 نوفمبر 2022، وكذا على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) بعنوان:
« Transitions alimentaires, naturelles et sanitaires – Modèles de pays reproductibles », et publié en janvier 2023.

BM (2022). Rapport de suivi de la situation économique. Renforcer la résilience en période favorable. Printemps 2022

9. بحسب تقرير صندوق النقد الدولي الأخير، تمثل صادرات الحبوب 4 إلى 8% من صادرات المحروقات، وتمثل اعتمادات دعم القمح المرتقبة في ميزانية العام 2022 5 إلى 9% من عائدات

البترول.
10. لا يمكن تأويل عناوين التقارير بغير ذلك:
Renforcer la résilience en période favorable » Printemps » 2022
Maintenir le cap de la transition » Automne 2022 »
Les vents demeurent favorables » Printemps 2023 »

11. يقترح البنك الدولي في تقريره الأخير «إيلاء الأسبقية في الخطط والبرامج والاستثمارات للمنشآت عالية المقدرة في الصناعات التحويلية» (BM, 2023)
12. جرى، في فبراير 2023، تعزيز آليات دعم المواد الغذائية الأساسية، مع توسيع احتكار الديوان المهني الجزائري للحبوب للاستيراد ليشمل الخُضَر المُجففة والأرز. وفي نظر البنك الدولي، من شأن قرار منح الديوان المهني الجزائري للحبوب احتكار شراء القمح المحلي والمستورد، الممدد إلى استيراد الأرز والخُضَر المُجففة «الحد من ارتفاع الأسعار» (البنك الدولي، 2023)
13. Algérie Presse Services du mercredi, 01 décembre 2021
14. تُقاس نسبة الانفتاح بجمع الواردات والصادرات نسبةً إلى الناتج المحلي الاجمالي للسنة.
15. نشير إلى أن قانون رقم 02-23، الصادر في 25 أبريل 2023 والخاص بممارسة الحق النقابي، ينص على مبادئ مُعرقلة لتشكيل المنظمات النقابية، وللحرية النقابية ولممارسة الحق النقابي. انظر

le Quotidien d'Oran du 29 avril 2023

16. قانون رقم 09-23، صادر في 21 يونيو 2023، بمثابة قانون نقدي وبنكي، هو الأداة التنظيمية لتدبير واشتغال بنك الجزائر ومحددة لعملياته.
17. تضاعفت أسعار الأرز ثلاث مرات خلال الأشهر الثلاثة الأولى لعام 2008، لتصل أعلى مستوياتها منذ عشر سنوات. وتضاعف سعر القمح بالسوق العالمية بين فبراير 2007 وفبراير 2008. وتضاعف سعر الخبز والحليب ببعض البلدان، ما أدى إلى قلاقل جوع شعبية.
18. يسجل البنك العالمي في تقريره لمتابعة الوضع الاقتصادي في خريف العام 2021 أن التّعرية أصابت أكثر من 13 مليون هكتار من التراب الوطني، وأن زهاء 400 ألف هكتار تضيع كل سنة (البنك العالمي، 2021). أما الموارد النباتية، ففضلا عن فرط الرعي وتدهور المراعي، أدى الاستعمال المُعمم للأصناف المُنتقاة إلى التخلي عن العديد من الأصناف المحلية وإلى إفقار التعدد الحيوي الزراعي (أصناف قمح وشعير وخضروات وأعلاف وفواكه..).
19. «بلغ متوسط نسبة التضخم السنوية زهاء 9,4% خلال الأشهر الأخيرة، وهو أعلى مستوياته منذ 25 سنة». تقرير البنك الدولي لخريف العام 2022

ملف العدد: هذا من عمل البنك والصندوق...

40 عام من التخريب النيوليبرالي لسيادتنا الغذائية

السودان: السياسات النيوليبرالية وأوضاع الغذاء في ظل الحرب

كتبت- رزاز حسن/ السودان

«تتضح طبيعة الاقتصاد السياسي للتمويل الخارجي في كونه في الجولة الأولى الجزرة التي وعدت بتوفير الموارد الأجنبية لتمويل التَّنمِيَّة وسد عجز ميزان المدفوعات، أما في الجولة الثانية فكان تخفيف عبء الديون التي تراكمت، جرَّاء الركون للتمويل الخارجي هو العصا».

الاقتصادي السوداني
علي عبد القادر

لم يعُدْ يتذكر الكثيرون أن السودان كان دولةً مُكتفِيَّةً ذاتيًا من الغذاء، تعتمد نسبةٌ كبيرةٌ من سكانها على الزراعة مصدرًا للغذاء والدخل قبل أن تنتقل إلى دولة تعيش في حالة من انعدام الأمن الغذائي والفقر، وهو أمر ناتج عن سلسلة من السياسات التي جرى تنفيذها بواسطة الإدارة، النُخَب الاستعمارية، ونُخَب ما بعد الاستعمار التي قامت بتوجيه الموارد الطبيعية للبلاد لخدمة مصالحها الضيقة، والتي غالبًا ما تعارضت مع مصالح أغلبية فئات الشعب(1).

ويركز هذا المقال على تلك السياسات التي جرى إملاؤها، أو فرضُها، في كثير من الأحيان، بواسطة مؤسسات "بريتون وودز" مُمثَلة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ويسلط الجزء الأول منه الضوء على السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي بصورة مباشرة، والتي ساهمت في تشكيل النهج الذي اتبعته الحكومات المتعاقبة، منذ سبعينيات القرن الماضي، في تحديد أولويات تطوير القطاع والميزانيات المخصصة.

أما الجزء الثاني فيركز على السياسات العامة لهاتين المؤسستين في البلاد، وهي السياسات التي أثَّرت- ولو بشكل غير مباشر- على نشاط ومعاش المزارعين والرُعاة، ويتطرق أيضًا إلى انعكاسات ذلك على منظومة الغذاء المحلية (الهشة) عمومًا، واستقرار ورَفاه المجتمعات الريفية بصفة خاصة.

إذ انكشفت فداحة هذه السياسات في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ البلاد التي تعيش تحت ظلال الحرب الأكثر تهديدًا لوجود السودان كدولة حديثة، والتي تعد بمثابة تجسيد لانفجار الغَبْنِ التاريخي للمجتمعات الريفية المُهمَّشة، والتي شهدت تدميرًا مُمنهجًا، على مدار عقود، لسُبُل كسب عيشها التقليدية، جرَّاء هجمات النُخَب الكومبرادورية المتوالية على الأرض ومواردها الطبيعية، كما سنوضح فيما يلي.

الجزرة: الإصلاحات النيوليبرالية كضمان للقروض

اعتمد سكان المنطقة، التي تُعرَف اليوم بالسودان، لقرون على الذرة الرفيعة والدَخَن كمصادر أساسية للغذاء بصورة رئيسة، وعلى القمح بدرجة أقل، وتنقلت المجتمعات بين رُقَع جغرافية مختلفة للحفاظ على خصوبة الأرض على مدى السنوات(2)، ومثلت الأمطار وسيلة الري الأساسية في معظم المساحات، بينما استخدم سكان الشريط النيلي مياه النهر سواء عن طريق الري الفيضي في موسم الأمطار أو ضخ المياه من النيل بواسطة تقنيات تقليدية مثل الساقية.

مثلت الزراعة المعيشية، لحظة دخول المستعمر، النشاط الاقتصادي الأساسي في البلاد، لكن الاستعمار الإنجليزي-المصري (1898-1956) لم يُولِ أهمية كبرى لمسألة الزراعة المعيشية، وتركزت جهوده وميزانياته على زراعة القطن بغرض التصدير، إذ جرى إنشاء العديد من المشروعات الزراعية لهذا الغرض (3)، أبرزها مشروع الجزيرة الذي يعتبر من أكبر مشروعات الري الانسيابي في العالم (4) بمساحة تُقدر بأكثر من 2 مليون فدان (0.9 مليون هكتار).

اقتصرت محاولات تحديث قطاع الزراعة المعيشية على استجلاب الآلات الحديثة في مناطق الزراعة المطرية، وبدأت أُولَى التجارب بشرق السودان في أربعينيات القرن الماضي، حيث جرى تأجير الأراضي للمستثمرين، وحين ذاك تم إعطاء الأولوية للسكان المحليين، إلَّا أنَّ ذلك كان أمرًا اسميًا، إذ تجاوزت شروط الاستثمار في تلك المشروعات المقدرات المادية المحدودة لمجتمعات تعيش على حد الكفاف، ما فتح الباب للاستثمار أمام النُخَب العسكرية ورجال الأعمال الذين يوجهون فائض الربح بعيدًا عن مناطق إنتاجه ويتجاهلون الآثار طويلة المدى لأنشطتهم الاستثمارية(5).

وقد دشَّن هذا النمط الزراعي لـ"المُلَّاك عن بُعد" بداية الهجوم المتسارع على الأراضي البِكر بواسطة استخدام الآلات الحديثة لإنتاج محاصيل موجهة للتصدير بصفة رئيسة، فيما يجري تدمير الأرض في غضون سنوات معدودة، ليهجرها المستثمرون بحثًا عن أراضٍ جديدة، وجرى الترويج لهذا النمط من استغلال الأرض باعتباره جزءًا من عملية التحديث الاقتصادي وحصل على رعاية من طرف الدولة التي وفرت للمستثمرين مجموعة من التسهيلات المالية، ووجهت بنود صرف الميزانية واستثمارات البنى التحتية من طرق وخدمات عامة لمصلحتهم(6).

لتتوج الجهود في هذا الاتجاه بإنشاء مؤسسة الزراعة الآلية عام 1968 كضمان لقرض البنك الدولي الأول، إذ عملت هذه

المؤسسة على ضمان توجيه التمويل من البنك العالمي لصالح المشروعات الحديثة المملوكة لكبار مستثمري القطاع الخاص التي استحوذت على نصف قيمة قروضه سنة 1975(7).

من جانب آخر، وبالتوازي مع عمليات التوسع في الزراعة الرأسمالية، كانت تجري أكبر عملية تغيير في طبيعة النظام الغذائي للشعب السوداني لينتقل من استهلاك الحبوب المحلية إلى القمح المستورد، بعد أنْ قبلت حكومة الجنرال إبراهيم عبود العسكرية (1958-1964) المعونة الأمريكية عام 1959 والتي رفضتها أول حكومة ديمقراطية للسودان المستقل حديثًا والتي انقلب عليها الجنرال(8)، لتتوالى التسهيلات (الأمريكية) لاستيراد القمح والترويج للخبز المصنوع منه كخيار غذائي أساسي، خصوصًا وسط البرجوازية الحضرية الناشئة الطموحة لتَبنِي نمط حياة استهلاكي حديث، بالمقارنة مع البدائل المحلية التي تتطلب وقتًا ومجهودًا لتحضيرها وينحصر استهلاكها بصحبة الوجبات التقليدية.

وظل هذا التوجه مسيطرًا في المراكز الحضرية للبلاد وتبنَّتُه نسبة محدودة عدديًا من مجموع السكان تتمتع بِثِقَل اقتصادي سياسي كبير، مما شكل عبئًا ماديًا معتبرًا على خزينة الدولة وارتهانًا للأسواق العالمية، وكرست من هيمنة الدولار الأمريكي بصورة سهلت عمليات الابتزاز التي مارستها المؤسسات المالية العالمية على السودان على مر العقود لتمرير شروط الإصلاحات النيوليبرالية.

في هذا السياق من التوسع في الزراعة بغرض التصدير وزيادة الاعتماد على واردات القمح للغذاء، مصحوبًا بفشل الحكومة العسكرية فاقدة البوصلة التنموية، والتي راكمت الديون للبنوك الداخلية وللدول الخارجية لتمويل مشروعاتها غير المدروسة، اتسمت السبعينيات بانخفاض أسعار المواد الخام من الصادرات الزراعية وارتفاع أسعار السلع المستوردة من مُدخلات الإنتاج والوقود والبتروكيماويات، بعد صدمة البترول الأولى، فتواصل اختلال ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وهو أمر جرى استخدامه لتبرير حِزَم الإصلاحات الهيكلية الأولى في 1978(9).

تضمَّن البرنامج عدة محاور للإصلاح تجمعها تيمة أساسية وهي النظر إلى الاقتصاد السوداني كمصدر للمحاصيل الزراعية، ويشير علي عبد القادر (1990) إلى أنَّ برنامج الإصلاحات الأول هذا جعل من السودان "حقل تجارب" لسياسات صندق النقد الدولي فيما يتعلق بإلغاء قوانين النقد للدول النامية ضمن ما عُرِف بـ "مقترحات فيتيفين" نسبة لرئيس صندوق النقد وقتها(10).

تمحورت تعليمات الصندوق للإصلاحات حول تخفيض قيمة الجنيه السوداني استنادًا إلى

معايير أُطلِق عليها "تنافسية المحاصيل"، إذ يعتمد هذا المنهج على تقدير التكاليف على أساس الأسعار العالمية باعتبارها أفضل مؤشر لأسعار السوق التنافسي، وأثبتت أولى تجارب الإصلاحات الهيكلية للنقد فشلَها باعتراف صندوق النقد نفسه، بسبب مساهمتها في الارتفاع الحاد في الأسعار- خصوصًا أسعار القمح والبترول المستورد- وفتحها أبواب المضاربة على العملة وارتفاع تكلفة المعيشة خصوصًا للفئات الضعيفة، لكن ذلك لم يثنِ الصندوق عن مواصلة تجاربه الإصلاحية الفاشلة حزمة تلو أخرى بآثارها الكارثية على السيادة الغذائية للبلاد.
فقد ساهمت "السياسات الإصلاحية" في مفاقمة المجاعة التي ضربت الأجزاء الغربية من البلاد في بداية ومنتصف الثمانينيات، ففي وقتٍ كان يزداد فيه الطلب المحلي على القمح تسارعت ضغوط المؤسسات العالمية لتقليل المساحات المزروعة بالقمح لصالح منتجات التصدير مثل القطن(11)، إذ قامت مؤسسة الزراعة الآلية، بإملاء من البنك الدولي، بإحلال القطن محل القمح في بعض مناطق الزراعة المطرية(12)؛ لقد وصلت قسوة شروط الإصلاحات حدًّا جرى فيه فرض متطلبات التصدير حتى على محاصيل الغذاء الرئيسية مثل الذرة الرفيعة.
في تلك الآونة كانت السودان تصدر621 طنًا من الذرة الرفيعة إلى المملكة العربية السعودية، وبالتحديد بين عامي1985-1981، أي في الفترة التي عانت فيها الأقاليم الغربية للبلاد من موجات الجفاف التي ضربت دول الساحل والتي تطورت إلى مجاعة حادة لم يتمكن ميزان البلاد الغذائي المختل من معالجتها مثلما حدث في موجة الجفاف التي سبقتها في بداية السبعينيات وراح ضحيتها الآلاف(13)، وبدأت موجات النزوح من الريف إلى المدن- وخصوصًا صوب العاصمة الخرطوم- مُعْلِنةً ميلاد أحياء الكرتون والعمالة الحضرية الهشَّة.
يصف أمارتيا صن (14) كيف أن مجاعة السودان كان من السهل تجنبها، ويقارن "صن" كارثة المجاعة التي حلَّت بالسودان وإثيوبيا التي تراجعت فيهما معدلات الإنتاج الزراعي بنسبة 11% و12% على التوالي، ويقارنها مع الأوضاع في زيمبابوي وبوتسوانا، حيث نجت الدولتان من فك المجاعة، على الرغم من تسجيل معدلات تراجع أعلى في الإنتاج الزراعي (17% و38% للدولتين على التوالي) وحدث ذلك بفضل مجموعة من سياسات الاستجابة العاجلة المدفوعة بالضغط السياسي والشعبي، الأمر الذي لم يحدث في السودان وإثيوبيا تحت الديكتاتوريات.
ويستخدم "صن" تلك المجاعة كمثال على أن غياب الديمقراطية وتأثير الرأي العام يتيحان للسلطات التباطؤ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب كوارث بهذا الحجم، الأمر الذي يجعل من التحول الديمقراطي جزءًا لا يتجزأ من معركة استعادة السيادة الغذائية في السودان، في ظل اتضاح دعم مؤسسات التمويل للديكتاتوريات، ومحاولاتها إبقاء التحولات التي تلت الثورة السودانية في 2018 في إطارها الصوري دون تغيير يُذكَر في موازين القوى الاجتماعية وقنوات صُنع القرار لصالح الأسواق العالمية.
ومع تواصل هجمة الزراعة الرأسمالية الحديثة على الأراضي تمددت المساحات المُستَغلة بواسطة مشروعات الزراعة الآلية لتصل إلى 20 مليون فدان في منتصف الألفينيات مقارنة بـ 6 آلاف فدان عند الاستقلال في 1956، إذ جرى توظيف تلك المشروعات بواسطة حكومات النُخَب المدنية والعسكرية الريعية لتسيير عمليات "الزبونية السياسية" وتمكين الموالين لهم، خصوصًا في ظل أطول ديكتاتورية عسكرية في عهد عمر البشير 2019-1989.

وأدى هذا الاستغلال الجائر للأرض لإهلاك الأراضي الزراعية الخصبة، ولإزالة ما يزيد عن 95% من غابات شرق السودان، ما يهدد بمفاقمة موجات الجفاف التي تتربص بالإقليم(15)، وفوق كل ذلك فإنَّ الزراعة الرأسمالية شكلت خطرًا دائمًا على مسارات الرعيِّ التقليدية التي يعتمد عليها الرُعاة في شرق وغرب السودان بصفة خاصة، والذين يحتكمون على أكبر ثروات البلاد التصديرية في الوقت الحالي بعد انهيار أسواق القطن العالمية، حيث تبلغ الثروة الحيوانية للبلاد ما يزيد عن 109 مليون رأس(16).
وتسبب التدمير المتسارع للمراعي الطبيعية في زيادة حدة النزاعات بين المزارعين والرعاة في دارفور، ما شكَّل وقودًا لاستمرار الحروب في الإقليم، كما وفَّر هذا الصراع قوى بشرية للمليشيات المسلحة من وسط المجتمعات الرعوية التي لم تقدم لها الدولة أي بدائل منطقية لكسب العيش(17).

شكل 1: ميزان السودان من حبوب الغذاء الرئيسية في 2020

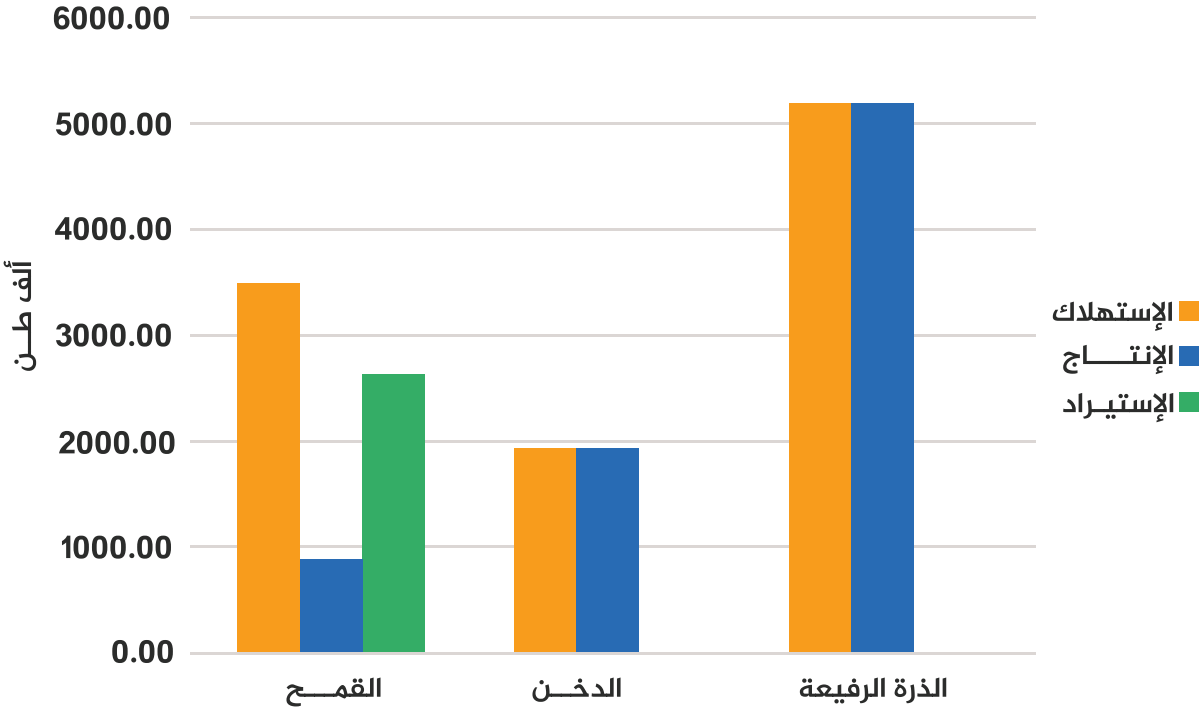

(المصدر: الإحصاءات من تقرير منظمة الفاو2021 الرسم البياني للكاتبة.

العصا: الإصلاحات الهيكلية لتخفيف عبء الديون

ظل الشعب السوداني يدفع فاتورة الإصلاحات النيوليبرالية المُفقِرة جيلًا بعد جيل، ولم تُثنِ الاحتجاجات التي اندلعت ضد هذه الإصلاحات الحكومة الانتقالية، التي أتت بها الثورة الشعبية، عن تطبيق وصفات التحرير الاقتصادي التي اشترطها صندوق النقد الدولي، حيث خرجت أول مظاهرة في ديسمبر 2018 في مدينة الدمازين، احتجاجًا على زيادة سعر الخبز من نصف جنيه إلى جنيه(18)، حيث وصل سعر رغيف الخبز المحرر بالكامل 50 جنيهًا قبل قيام الحرب في أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

بعد سقوط البشير في 2019، تسلَّمت حكومة عبد الله حمدوك رئاسة الفترة الانتقالية (2019-2021) بخزانة أفرغتها عقود من الفساد والمحسوبية وفاتورة للدَين الخارجي تقف عند 56 مليار دولار(19)، ولم يكن بإمكان الأفق المحدود لموظفي المنظمات الدولية الذين شغلوا المناصب المهمة للحكومة الانتقالية التفكير خارج نطاق وصفات هذه المنظمات.

فجاءت سلسلة إصلاحات الاقتصاد الكُلِيّ المُشترطة لتخفيف عبء الديون السابقة ولتوفير فرص تمويل جديدة بدون اختلاف يُذكر عن الإصلاحات التي فُرِضَت في 1978 من ضرورة تعويم سعر الصرف، ورفع الدعم بالكامل عن الوقود والخبز ورفع الدعم التدريجي عن تعريفة الكهرباء وتقليل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية(20).

ارتفعت أسعار السلع والخدمات بمعدلات أُسيَّة جرَّاء هذه الإصلاحات، ولم تزدد معاناة الطبقات الحضرية العُليا ذات الاستهلاك المرتفع نسبيًا وحدها كما وعدت الحملات الترويجية للتحرير، بل وجدت الفئات الهشَّة من المزارعين والرُعاة (40% من القوى العاملة بالبلاد)(21) نفسها تحت أعباء زيادات تكلفة المعيشة ومُدخلات الإنتاج والتضخم المتسارع.

فمثلًا في 2020 زادت تكلفة الوقود للمزارعين بنسبة 875% وزادت تعريفة الكهرباء للقطاع الزراعي بنسبة 400%، واستجاب المزارعون لهذه الإصلاحات بالقيام بواحدة من أطول مظاهر الاحتجاجات الشعبية(22) بإغلاق الطريق القومي مع مصر لأكثر من 4 أشهر مطالبين بخفض تعريفة الكهرباء الزراعية، والتي نجح حِراكُهم في خفضها من 21 جنيها

إلى 9 جنيهات، لكنها تظل أكثر بكثير من الجنيهين الاثنين اللذين سبقا عملية رفع الدعم(23).

بينما ظلت نسبة التمويل الحكومي لصغار المزارعين عند نفس النسب الضئيلة التي لا تتجاوز 1% (24)، بل يظل الدعم الحكومي على محدوديته موجهًا لخدمة مشاريع الزراعة الحديثة وكبار المزارعين-المستثمرين في الحقيقة- على الرغم من أنَّ فئة صغار المزارعين الذين يشكلون 40% من القوى العاملة بالبلاد تعتبر من الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة والأكثر احتياجًا للدعم، خصوصًا صغار المزارعين الذين لا يملكون أكثر من 5 أفدنة ويعتمدون فيها على أفراد الأسرة كقوى عاملة.

ويتركز معظمهم في مناطق الزراعة المطرية، ويواجهون مخاطر تقلبات المناخ بين الجفاف والفيضانات، ويعتمدون على وسائل زراعة تقليدية وإنتاجية مُتدنية للفدان الواحد، كما يتعرضون لجشع التجار المحتكرين لسلاسل الإمداد من تقديم لقروض خارج القنوات الرسمية بفوائد عالية وتوفير مُدخلات الإنتاج وخدمات النقل بأسعار عالية(25).

وتتضاعف معاناة المزارعين في المناطق الغربية للبلاد، خصوصًا في ولايات دارفور وكردفان الواقعة في قلب حزام الساحل الجاف بعيدة من نهر النيل وروافده، والتي تحولت إلى بؤرة للنزاعات المشتعلة لقرابة العقدين من الزمان، ويقع النصيب الأكبر من هذه المعاناة على كاهل النساء اللاتي فقدن أزواجهن في الحرب أو بسبب النزوح نحو المدن ومناطق التعدين، بحثًا عن مصادر رزق أفضل، حيث تمثل النساء أكثر من 60% من القوى العاملة(26)، ويساهمن في إنتاج النسبة الأكبر من محصول الدَخن الذي بلغت إنتاجيته 2 مليون طن في 2020 (شكل 1) والذي يعتبر مصدر الغذاء الرئيس في غرب السودان وشرقه بدرجة أقل، لتأتي الحرب في أبريل المنصرم لتزيد من تلك المعاناة في ظل نزوح ما يزيد عن المليون شخص وسوء الأوضاع الأمنية وصعوبة حركة الأشخاص والبضائع، بينما يلوح شبح المجاعة من جديد في البلاد عامة وفي غربها بصفة خاصة.

أما باقي ولايات البلاد، فعلى الرغم من الاستقرار الأمني في أكثر من 10 ولايات من ضمن 18 ولاية منها، فإنَّ شلل المركزية المفرطة للدولة في ظل الحرب يهدد أمنها الغذائي، فبينما يمثل القمح المستورد ما

يقارب 75% من إجمالي القمح المُستهلك بالبلاد (شكل1) تعتمد معظم حلقات سلسلة الإمداد، من استيراد وطحن وتخزين وتوزيع، على البنوك والمؤسسات الحكومية والشركات والمصانع الخاصة الموجودة بالعاصمة، وينطبق الأمر على الصناعات الغذائية الأخرى من منتجات ألبان وزيوت ومُدخلات إنتاج زراعي مستوردة أو مُصنّعة محليًا(27).

ويهدد شلل جهاز الدولة المركزي بدوره الموسم الزراعي الصيفي الذي يبدأ التحضير له عادةً منذ بدايات يونيو، فبينما تتوارد الأنباء عن شروع وزارة المالية في تمويل الموسم وتوريد مُدخلات الإنتاج للولايات خارج دائرة الحرب، إلَّا أنَّ ذلك لا يُبشِر بوضع أفضل لصغار المزارعين.

فبالإضافة لأسعار السماد والبذور الكبير، جرى رفع سقف المساحات المُستحقة للتمويل من 500 فدان إلى ألفي فدان، ما يقصي صغار المزارعين المنتجين لأكثر من 80% من المحصول(28).

وقد نوه "الجزولي" و"توماس"(29) بضرورة ربط مطالب ثورة ديسمبر 2018 بمظالم الريف وسكانه من المزارعين والرُعاة لتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي وعادل، الشيء الذي ظلت النُخَب الحضرية المهيمنة على المجال والخطاب السياسي تفشل فيه باستمرار.

وعلى الرغم من ضَراوة النزاع الجاري في البلاد الآن، فإنَّ المدنيين لم ينخرطوا في الصراع الذي ظلَّ محصورًا بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ومع ذلك فإن تداعيات الحرب تهدد الموسم الزراعي وعمليات الاستيراد الرسمية السودانيين، ما ينذر بمجاعة حادة قد تساهم في إشعال مزيد من النزاعات وجذب المكونات الأهلية لدائرة الحرب، الأمر الذي يضع عبئا على القوى المدنية والشعبية لابتكار حلول وتنظيمات ونماذج عضوية لمجابهة سؤال الغذاء في ظل ارتباك الدولة ومؤسساتها، فلا مناصَ من توظيف الفراغ الذي خلَّفتُه الحرب في استعادة السيادة الشعبية.

فكما يتولى الشعب الآن مهام تسيير الحياة اليومية(30) في معظم القطاعات الحيوية من خلال تنظيم غرف الطوارئ الصحية والخدمية بالأحياء، استنادًا على المبادرات الشعبية وخبرة التنظيم الذاتي المُكتسبة من سنوات الثورة الخمس وتجارب لِجان الأحياء، انطلقت دعوات التدخل الشعبي العاجل لتنسيق عمليات إنتاج وتوزيع المحاصيل الغذائية(31)، وذلك من خلال تكوين وتشبيك التعاونيات الاستهلاكية بالمدن والإنتاجية بالريف، وإنشاء صناديق التمويل الشعبية البديلة، وفتح قنوات الاتصال المباشر بين مكونات سلاسل الإمداد، لكسر حلقات الاحتكار التي ظلَّ التجار يتحكمون بها غالبًا تحت رعاية السياسيين ورجال الدولة.

خاتمة

تتبع المقال التحولات الاقتصادية والاجتماعية في سودان ما بعد الاستقلال، والتي لعبت فيها المؤسسات العالمية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية دورًا حاسمًا في تحديد المسار الاقتصادي للبلاد وانعكاساته الاجتماعية، ابتداءً من قرض البنك الدولي الأول في 1968 وصولًا للحِزم الإصلاحية القاسية التي تَلَتْ- وللمفارقة- أكبرَ انتفاضة شعبية قامت ضد نفس سياسات التقشف والإفقار.

ورأينا كيف عززت هذه السياسات الممارسات الاستخراجية الاستعمارية بتوجيهها الاقتصاد القومي نحو التصدير في تجاهل تام لآثار ذلك على مصادر الغذاء والدخل لملايين المزارعين والرُعاة واستدامة أراضيهم والبيئة المحيطة بهم بصفة عامة، مايترك الريف السوداني تحت وطأة الفقر والغَبن التنموي الذي لم يجد وسيلة سوى السلاح كمصدر للدخل وأداة تعبير ضد المظالم التاريخية التي مارستها النُخَب المتواطئة مع المؤسسات العالمية والمستفيدة من فُتات البورصات العالمية.

الأمر الذي يضع السودانيين اليوم أمام سؤال السيادة الغذائية بصفة خاصة في وقت يلوح فيه شبح المجاعة، بسبب ارتباك سلاسل الإمداد عالية المركزية، ليجد الشعب نفسه أمام لحظة نادرة من الهجرة العكسية من المدينة للريف لملايين الأيدي العاملة والخبرات التقنية والإدارية والتنظيمية، ما يفتح ثغرةً أمام أمل صغير في أن تستعيد المجتمعات المحلية التي تعايشت لآلاف السنين مقدراتها ومهاراتها في تطوير صيغ عضوية للاستجابة لسؤال البَشر الأول المتمثل في الغذاء وما يتطلبه ذلك من التعاون والتضامن والذي قد يشكل الضامن الوحيد لسلام مُستدام بعيدًا عن صفقات جنرالات الحرب والوسطاء الدوليين.

الهوامش:

1. علي. عبدالقادر. 1990. من التبعية إلى التبعية: صندوق النقد الدولي والإقتصاد السوداني. دار المستقبل العربي. القاهرة.
2. علي. تيسير. 1994. زراعة الجوع. مركز الدراسات السودانية. القاهرة
3. Niblock, T. 1987. Class and power in Sudan: the dynamics of Sudanese politics, 1898-1985. Houndmills, Basingstoke: Macmillan.
4. مشروع الجزيرة. التاريخ والنشأة. https://gezirascheme-sd.com/index.php/ar/elgazerascheme/about-us
5. Niblock, T. (1987) Class and power in Sudan: the dynamics of Sudanese politics, 1898-1985. Houndmills, Basingstoke: Macmillan
6. علي. تيسير. 1994. زراعة الجوع. مركز الدراسات السودانية. القاهرة
7. سليمان. محمد. 2006. السودان حروب الموارد والهوية. دار عزة للنشر. الخرطوم
8. علي. تيسير. مصدر سابق
9. علي. عبدالقادر. مصدر سابق
10. نفسه
11. سليمان. محمد. 2006. السودان حروب الموارد والهوية. دار عزة للنشر. الخرطوم
12. نفسه
13. مصدر سابق
14. Sen. Amartya. 2000. Development as Freedom. Anchor Books. New York.
15. المرجع السابق
16. FAO. (2021). Special Report - 2020 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Republic of the Sudan. Rome. https://doi.org/10.4060/cb4159en
17. Thomas. Edward. and El gizouli magdi. 2021. Creatures of the Deposed: Connecting Sudan's Rural and Urban Struggles. African Arguments. https://africanarguments.org/2021/11/creatures-of-the-deposed-connecting-sudans-/rural-and-urban-struggles
18. BBC. العيشه_بجنيه: احتجاجات في السودان بعد «#ارتفاع_الاسعار_المتصاعد 2018 https://www.bbc.com/arabic/42583824
19. International Monetary Fund. 2021. Sudan to Receive Debt Relief Under the HIPC Initiative https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/06/29/pr21199-sudan-to-receive-debt-relief-under-the-hipc-initiative
20. The World Bank. 2021. "Reforms, Arrears Clearance

Pave the Way for Sudan's Full Reengagement with the World Bank Group". https://www.worldbank.org/en/news/feature/2021/03/29/reforms-arrears-clearance-pave-the-way-for-sudan-s-full-reengagement-with-the-world-bank-group

21. FAO. (2021). Special Report - 2020 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Republic of the Sudan. Rome. https://doi.org/10.4060/cb4159en

22. بيم ريبورتس. 2022. «(ترس الشمال) كيف تشكلت حركة المقاومة وما مطالب المحتجين؟». https://www.beamreports.com/2022/02/12/ترس-الشمال-كيف-تشكلت-حركة-المقاومة/

23. The World Bank. 2019. "From Subsidy to Sustainability: Diagnostic Review of Sudan's Electricity Sector. http://documents1.worldbank.org/curated/en/486961588608080192/pdf/From-Subsidy-to-Sustainability-Diagnostic-Review-of-Sudan-Electricity-Sector.pdf. [Last accessed August 5th, 2020].

24. FAO. (2021). Special Report - 2020 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Republic of the Sudan. Rome. https://doi.org/10.4060/cb4159en

25. مقابلة. 2023. عمر. أبوبكر. خبير زراعة وأنظمة غذائية. بوكالة التحول الزراعي . السودان

26. The Challenge Fund for Youth Employment. 2021. Sudan Country Scoping. https://fundforyouthemployment.nl/wp-content/uploads/2021/03/Scoping-Report-Sudan-2021-Challenge-Fund-for-Youth-Employment.pdf

27. الأموي. عبد العظيم. 2023. اندبندنت عربية.«بجعة الموت» تهبط في الخرطوم وخطر المجاعة يتزايد ln.run/kskGa

28. مقابلة. 2023. عمر. أبوبكر. خبير زراعة وأنظمة غذائية. بوكالة التحول الزراعي . السودان

29. Thomas. Edward. and El gizouli magdi. 2021. Creatures of the Deposed: Connecting Sudan's Rural and Urban Struggles. African Arguments. ln.run/q36sk

30. النيل. مزن.2023. مسار ثوري ينتهجه السودانيون ضد الحرب. https://revsoc.me/arab-and-international/45415/

31. Omer. Abubakr. 2023. War in Sudan: An Urban Defense of Nomads. https://mailchi.mp/2cf59f7c226e/war-in-sudan-an-urban-defense-of-nomads

ملف العدد: هذا من عمل البنك والصندوق...

40 عام من التخريب النيوليبرالي لسيادتنا الغذائية

التمويل الدولي والزراعة في لبنان

كتب - غ.م سياق/ لبنان

في تقريره الأخير(1) أعرب البنك الدولي عن قلقه على حالة الاقتصاد في لبنان، في الوقت الذي أعلن فيه ساروج كومار جها، المدير الإقليمي للبنك الدولي في المشرق، عن أنَّ "لبنان أضاع وقتًا ثمينًا" و"هناك حاجة لإجراءات عاجلة فورًا"، بعد أن انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاِسمي إلى ما يقرب من 52 مليار دولار في عام 2019 إلى 21.8 مليار دولار في 2021، مسجلًا انكماشًا بنسبة 58.1%، وانكماشًا إضافيًا بنسبة 6.5% في عام 2022. ويشير التقرير ذاته إلى الحاجة إلى "إجراء عاجل" يأتي على النحو التالي:

أولًا: وضع إطار جديد للسياسة النقدية يُمكِّن البلاد من استعادة الثقة والاستقرار في سعر الصرف، ما يعني السماح للعُملة المحلية بمزيد من الهبوط و"تحرير" السوق المحلية لمزيد من الواردات.

ثانيًا: وضع برنامج لإعادة هيكلة الديون يُمْكِنُه خلقَ حيز مالي قصير الأجل، بالإضافة إلى قدرة متوسطة الأجل على تحمل الديون، وهو ما يعني استبدال أنظمة الديون المحلية التي يمكن إدارتها من خلال التأميم بالديون الدولية التي لا يمكن إدارتها والمُعرَّضة للعقوبات.

ثالثا: إعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي، لاستعادة قدرة القطاع المصرفي على السداد، وهو ما يعني إنقاذ المصارف التي تتحمَّل مسؤولية أساسية في الكارثة الاقتصادية الحالية.

رابعًا: تعديل مالي مرحلي ومُنصِف لاستعادة

الثقة في السياسة المالية. خامسًا: إصلاحات مُعزِزة للنمو.

وأخيرًا: حماية اجتماعية مُعزَزة، ما يعني مزيد من تحرير ما تبقى من قيود مالية ونقدية تَحُوْل دون تكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يفرضها البنك الدولي على غرار تلك المذكورة في التقرير مثل IM-PACT، لخلق "مناخ صديق للمستثمر" يجذب الاستثمار الأجنبي و"يُحفِّز"عودة الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو.

مع صدور تقرير البنك الدولي، بالتزامن مع عجز السياسيين في لبنان عن انتخاب رئيس يخلف ميشال عون، في يونيو الماضي، تراجعت قيمة الليرة اللبنانية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق لتصل إلى 90 ألف ليرة مقابل الدولار الأمريكي في السوق السوداء(2)، في إشارة إلى ما ستؤول إليه الأمور من مزيد من فقدان السيطرة على العُملة، حال عدم التوصل إلى حل سياسي.

وعلى الرغم من تناقض هذه السيناريوهات الثلاثة (الجمود السياسي، الحد الأدنى من الإجماع، والتحول السياسي) لا يزال البنك الدولي يُصِرُّ على ضرورة امتلاك الدولة اللبنانية القدرة على القيام بالإجراءات العاجلة المُفضَّلة أعلاه.

وربما يشير ذلك إلى حيازة البنك الدولي ضمانات من جميع عناصر البرلمان المُعاد تشكيله بأنهم على استعداد للقيام بما هو مطلوب لتمرير الإصلاحات، كي تتمكن الحكومة من المطالبة بمزيد من الأموال من البنك الدولي وصندوق النقد، ونقل الكارثة الاقتصادية من المُقرِضين "المحليين" المُفْلِسين (أي المصارف المحلية) إلى المُقرِضين الدوليين: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

أدَّى إفلاس معظم المصارف المحلية الكبرى المُشارِكة في مُخطط "بونزي" للدين العام في السنوات الأربع الماضية إلى تداعيات سياسية اتضحت في الجولة الأخيرة من الانتخابات البرجوازية التي سمحت لجناح "14 آذار" بإعادة تشكيل نفسه، وصعود جناح التكنوقراط من المرتبطين مهنيًا وعقائديًا بمؤسسات التمويل الدولية.

ولا بُدَّ لهذا التحول الهيكلي الكبير في القطاع المالي والاقتصادي أن يُترجم سياسيًا، حيث تعيد الطبقة الحاكمة تشكيل نفسها من أجل التكيُّف مع المشهد الاقتصادي المتغير. وتُعَدُ حالة لبنان مثيرة للاهتمام بشكل خاص، حيث كان اقتصاده- بخلاف جيرانه العرب- يدور دومًا حول القطاع المصرفي "المحلي"، وكان الاعتماد على رأس المال المالي يتكرر في المشهد الاجتماعي السياسي اللبناني منذ نشأة الدولة القومية اللبنانية، ما جعلها دولة تعيش أزمة دائمة.

بلد على الحافّة

بعد مرور شهرين على انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2019، طلبت الحكومة اللبنانية (رسميًا) مساعدةَ صندوق النقد الدولي لإنقاذ الاقتصاد(3)، وكان هذا بمثابة تحول استراتيجي في دور الدولة اللبنانية من مجرد

وسيط في رأس المال المالي (على الرغم من مشاركة الحكومات اللبنانية المتعاقبة في استشارات المادة الرابعة للصندوق والتي تَقضِي بإعداد تقرير سنوي عن الاقتصاد) إلى شريك أساسي في اللعبة.
في ضوء ذلك، توصَّل صندوق النقد الدولي، قبل الانتخابات في يونيو الماضي، إلى اتفاق على مستوى الموظفين حول سياسات لبنان الاقتصادية لتسهيل مسار تمويل ممتد لفترة 4 سنوات بنحو 3 مليارات دولار(4) ما يستدعي الرد على السؤال التالي: كيف قامت الطبقة الحاكمة بإعادة تكوين نفسها؟
لقد تخلصت تلك الطبقة ببساطة من الشريحة الحاكمة الأكثر استثمارًا في إعادة إنتاج مخطط "بونزي" للدَين العام المحلي (بشكل أساسي كتلة الحريري) واستبدلت به قسمين: التكنوقراط والفاشيين. والقسم الأول قادر على إدارة المساعدات والأموال الدولية (بيروقراطية عُمالية وفنيون تربيهم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص) أما القسم الثاني، فبارع في تأمين تطبيق تدابير التقشف عسكريًا عن طريق نشر العنف متى شاء (حزب القوات اللبنانية الذي أُعيد تنشيطه ويقود الآن تحالف اليمين الشعبوي).
يتيح التحالف الجديد إعادة تشكيل جناح "14 آذار" الليبرالي في الطبقة الحاكمة، بينما يتعثر جناح "8 آذار" المرتبط بجماعة حزب الله، فالتكنوقراط الذين ترعرعوا في حركة معادية للثورة سبقت الانتفاضة اللبنانية، قادرون على استعارة جماليات الانتفاضة والتعبير عنها بمهارة من خلال تصنيف أنفسهم "قوائم معارضة" و"مستقلون" و"غير طائفيين"، في مسيرتهم الاستعراضية نحو البرلمان(5).
وبالتالي، تتكون "قوائم المعارضة" من قيادة ليبرالية جديدة تهدف بشكل دائم إلى تفكيك وتحويل جمالية الانتفاضة إلى موجة إصلاحية، تستخدم بعض اللغة والكلمات الرئيسية التقليدية للانتفاضة لتوصيل إيديولوجية نيوليبرالية بشكل أساسي.
وحيث إنَّ الإيديولوجيا تمقت الفراغ، فإنَّ هيمنة الجماليات الإيديولوجية البلاغية الثورية وشعاراتها على المجال العام، بدلًا من محتواها الاستراتيجي السياسي، يسمح لمؤسسات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، بنشر إيديولوجيتهما الليبرالية.
وإذا تركنا الساحة الإيديولوجية ونظرنا إلى الواقع الاقتصادي، سنجد أنَّ البنك الدولي يدعم مشروع الاستجابة الطارئة لإمدادات القمح (135 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير و15 مليون دولار من الصندوق العالمي للتمويل المُيسَّر) بهدف ضمان توافر القمح في لبنان، تعاطيًا مع اضطرابات سوق السلع العالمية، وحِفاظًا على إمكانية وصول الأُسَر الفقيرة والضعيفة إلى الخبز الميسور التكلفة.
يتغلغل هذا المشروع في عمق الاقتصاد اللبناني، إذ جرى ترسيخه بقوة، واستثماره إيديولوجيًا في إعادة إنتاج احتكارات السوق الحالية لسلسلة توريد القمح الإقليمية والمحلية، ما يسمح لكل احتكار على طول هذه السلسلة إمَّا أنْ ينجو من الأزمة، أو في أسوأ السيناريوهات أنْ يتوطد عموديًا، من خلال زيادة دمج المنبع والمصب في سلسلة التوريد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توجيهات صندوق النقد الدولي (6) لزيادة خصخصة أصول الدولة، والتي كانت تدور تاريخيًا حول قطاعات خدمية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، قد جرى استبدالها تدريجيًا بإطار شراكة بين القطاعين العام والخاص يبدو أنه أكثر جاذبية للاستثمار الرأسمالي.
حصار صغار ومتوسطي المزارعين في لبنان
في العِقدين الماضيين، كانت وزارة الزراعة اللبنانية تحصل على نحو 1-3٪ من الميزانية السنوية للدولة، ومن المرجح أن ينخفض هذا الرقم في السنوات القادمة، وبالتالي فإن الشِراكات بين القطاعين العام والخاص (التي أشاد بها صندوق النقد الدولي باعتبارها التِرياق المُنقِذ لمجال متعثر) ستعطي بالتالي ميزة كبيرة للقطاع الخاص في تلك الشِراكة بالنظر إلى التراجع التدريجي للقطاع العام.
ومن الأمثلة على ذلك أنَّ هيئة تنمية الاستثمار في لبنان "إيدال" التي تأسست عام 1994 لتشجيع وتسهيل الاستثمار وتسويق الصادرات اللبنانية، قامت بتشغيل برنامج لدعم الصادرات يسمى (AgriPlus) للمنتجات الزراعية والصناعية الزراعية لتحفيز المنتجين على تصدير سلعهم، وحصل البرنامج على ميزانية أولية قدرها 33 مليون دولار للدعم، ولكنْ بعد التعرض لمشكلات في السيولة، قامت الدولة بتعليق "إيدال" وإغلاقها.
وفي عام 2000 جرى إنشاء شركة ضمان قروض تُسمى "كفالات" لتحسين وصول

الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى القروض المصرفية، من خلال تقديم ضمانات قروض للقطاعات والشركات المؤهلة، مقابل 2.5% يدفعها المقترض كرسوم، وللحصول على موافقة "كفالات"، كان يجري دراسة ملف ومشروع مُقدِّم الطلب وتقييمهما والموافقة عليهما من قِبَل المصرف، في إشارة إلى مركزية المصارف في خطط التمويل الرئيسية في حقبة ما قبل 2019.

أما برنامج "كفالات" الزراعي، وهو مُنتَج مالي طورته الشركة، فقد نُفِّذ في إطار برنامج التنمية الزراعية والريفية المُمول من الاتحاد الأوروبي والمُنفَّذ من قِبَل وزارة الزراعة اللبنانية، والذي يهدف إلى تمويل الأنشطة المتعلقة بالزراعة، ويستهدف تمويل الأعمال التجارية، وخاصة الزراعة الصغيرة ومزارع الأشجار. وكانت شركة "كفالات" الزراعية قد طرحت مُنتَجَيْن: "مُنتَج الفلاحين" ومُنتَج "الأشجار".

وفي نهاية عام 2019، كانت قيمة إجمالي محفظة القروض المضمونة من قِبَل شركة "كفالات" قد بلغت 515 مليون دولار، منها 37٪ مخصصة للزراعة (ويمثّل المزارعون 45٪ من المستفيدين من كفالات)، كما جرى إطلاق برامج أخرى، مثل الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية (ESFD)، لمعالجة تعزيز القابلية المصرفية.

وكان التعميم رقم 331 الصادر عن المصرف المركزي في غشت/أغسطس 2013 قد أفاد عددًا كبيرًا من الشركات الناشئة في لبنان، وكان الغرض المُعلَن من إصداره هو "اهتمام مصرف لبنان بصناعة المعرفة" بهدف "تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمارات في الشركات الناشئة وزيادة الأمل لرواد الأعمال".

وسمح التعميم للبنك المركزي بضخ أكثر من 329 مليون دولار بدلات بدون فوائد في المصارف التجارية التي ضَمِنت أنَّ أي "نوع من الاستثمارات التي يقوم بها المصرف ستحصل على تمويل وضمان خسارة تصل إلى 75٪ من الاستثمارات، على أن يتم تقسيم الأرباح بين المصارف المشاركة والبنك المركزي بنسبة 50٪-50٪".

وبين عامي 2013 و2017، تلقى قطاع التكنولوجيا في لبنان 162 استثمارًا (7) وكانت شركات الأغذية الزراعية هي المستفيد الرئيسي من مثل هذه السياسة التي وجهت استثماراتها المستقبلية نحو التوليف بين الزراعة والتكنولوجيا.

وأخيرًا، ازدهرت صناعة التمويل الأصغر في العِقد الماضي وتوسعت بشكل هائل بسبب غياب المصارف التجارية عن الاستثمار في المناطق الريفية في لبنان، وبذلك حققت استفادة كبيرة من القطاع الزراعي، وقبل اندلاع أزمة 2019 بقليل، قُدِّر اقتصاد التمويل الأصغر في لبنان بنحو 170 ألف عميل/أسرة، ويمكن تقدير قيمته في ذلك الوقت بنحو 170-200 مليون دولار أمريكي.

وهناك 9 مؤسسات في لبنان تُقدم رسميًا خدمات مالية صغيرة، منها 5 مسجلة كمنظمات غير حكومية، و3 مؤسسات مالية مُسجَّلةٌ لدى مصرف لبنان ومُنظَّمةٌ من قِبَله، ومؤسسة واحدة تعاونية، وتجتمع في شبكة تسمى "الجمعية اللبنانية للتمويل الأصغر" (LMFA) التي أنشأتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويُضاف إلى ذلك مؤسسة "القرض الحَسَن" المُدرجة في القائمة السوداء من قِبَل الولايات المتحدة لصلتها بجماعة "حزب

الله".
وتُعَدُ تلك المجموعة أكبر مؤسسة للتمويل الأصغر في السوق تحت رعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتضم 95 ألف حساب بمحفظة قدرها 100 مليون دولار (أي نحو 55٪ من السوق).
أما المؤسسات المالية الثلاث الأخرى التي تقدم خدمات التمويل الأصغر من أجل الربح فهي: -1 "فيتاس" المُمولة سابقًا من قِبَل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي تحولت في النهاية إلى مؤسسة مالية، فإنَّ 49٪ منها مملوكة الآن لبنك "سرادار" (25 ألف حساب). -2 "إمكان" (منظمة غير حكومية تحولت إلى مؤسسة مالية مملوكة من قِبَل (BankMed وهو أحد أصول الحريري) وتدير من 14 ألف إلى 15 ألف حساب، بمحفظة قدرها 53 مليون دولار. -3 شركة "إبداع" المملوكة لـ(صندوق الخليج العربي للتنمية) (AGFUND) التي تدير 18 ألف حساب.

تقوم ثلاثية صناعة التمويل الأصغر (المُمولة والمدعومة بشكل كبير من قِبَل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والخارجية الأمريكية)، والبنوك التجارية (تحت رعاية السياسة النقدية والمالية للبنك المركزي)، والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) بالتكامل والتنافس مع بعضها البعض لتمويل كل جانب من جوانب السلسلة الغذائية الزراعية.
وبموازاة ذلك، تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتمويل الذين لا يتعاملون مع البنوك، والمزارعين الصغار والمتوسطين الذين يحتاجون إلى سيولة دائمة ولا يمكنهم الوصول إلى الحسابات المصرفية.
وتقوم المصارف التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بنشر الأدوات والتقنيات المالية التي تدفع السوق نحو مزيد من تمويل سلسلة التوريد الزراعي، وتكريس الاحتكارات على طول الطريق، وإزاحة المخاطر المالية لتستقر على كاهل المزارعين الصغار والمتوسطين، مع ترسيخ التوسع في الأعمال التجارية الزراعية.
وكما أوضح مارتين أربوليدا وتوماس ف. بورسيل، مستخدمين حالة تشيلي لاستقراء بقية العالم (8)، فقد أصبحت النُظُم الغذائية المُعولَمة تتميز بشكل متزايد بديناميات ريعية، ويُفهم الريع على أنه العلاقة التي تعتمد على السيطرة الاحتكارية لرأس المال (أو كما هو مُفصَّل في هذه المقالة: سلسلة التوريد الزراعية في الاتجاهين)، والتي تكشف عن طفرة أوسع في القوة الطبقية التي وضعت أصحاب العقارات بشكل متزايد في مركز ديناميات تكوين الثروة في ظل الرأسمالية المتأخرة.
أما المزارعون الصغار والمتوسطون الذين سددوا قروضهم قبل عام 2019 (سواء لمؤسسات التمويل الأصغر أو المصارف التجارية) بمعدل 1500 ليرة لبنانية للدولار الأمريكي، فيتعين عليهم الآن سداد هذه القروض بالمعدل الحالي الذي يبلغ 90 ألف ليرة لبنانية، لذلك يجد المزارعون الصغار والمتوسطون أنفسهم محاصرين داخل مثلث خبيث من الاستغلال، يتألف من شركات الأعمال التجارية الزراعية التي تحتكر المنتجات النهائية، والتي تضمن إنتاج السلع الزراعية بشكل ضار (مثل أسواق البذور غير المتوارثة والأسمدة ومبيدات الأعشاب والفطريات الكيماوية) التي تحصل على تمويل هائل وتنظمها وتدعمها المؤسسات النقدية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين (وبتشجيع من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).
ويضم المثلث نفسه الاحتكارات التي تعمل على المستوى المحلي، من قبيل أسواق الخضار والفواكه بالجملة، التي تحدد أسعار الجملة للسلع وتتقاضى عشرات الأضعاف من الأسواق، ويكتمل المثلث بالمؤسسات المالية المذكورة سابقًا (سواء كان ذلك تمويلًا صغيرًا أو مصارف تجارية) والتي تُقرِض الأموال للمزارعين الصغار والمتوسطين في ظل ظروف محددة، حين تتماشى أنشطتهم الزراعية مع الممارسات الزراعية التي يمكن جعلها مجالًا مفتوحًا للتمويل بسهولة.
يعتمد إنتاج الغذاء التجاري في لبنان على استغلال فئات مسحوقة من المزارعين الصغار والمتوسطين والعمال والعاملات في الزراعة، والأمثلة الحيَّة على ما سبق كثيرة، لكنَّ الفئة الأكثر قهرًا هن النساء اللاجئات السوريات في لبنان وأطفالهن، إذ يعمد منتجو الغذاء إلى الاستعانة بالعاملات الزراعيات من اللاجئات السوريات وأطفالهن للعمل في الحقول، ضمن تحالف بين سلاسل الاستغلال التي تتسلط عليهن وعلى أولادهن، بحيث يقوم التابعون للسلطة بإجبار أطفال اللاجئات السوريات في لبنان على التوقف عن الذهاب إلى المدارس

لمساعدة أمهاتهن في العمل في الحقول. وطبعًا، ومن البديهي في هذه الحالة، أن العائد المادي غالبًا ما يقارب أقل من دولار أميركي في اليوم، (إذا تم الدفع) فيأتي الغذاء مغمسًا بالدموع والعذاب بالاعتماد على استعباد اللاجئات السوريات وأطفالهن.

أمّا صغار المزارعين في لبنان ضمن مثلث الديون وسلاسل الإنتاج وأيدي "الهيئات الاقتصادية" المُمثِلة للسلطة الحاكمة، فليس لديهم- كما سائر السكان في لبنان- شبكات أمان تساندهم، والخيار الوحيد المتاح أمامهم هو العمل ضمن شروط السوق الرأسمالي بشروطه المتوحشة المُستعبِدة والمُستغِلّة لحياتهم.

وفي الآونة الأخيرة، بدأ بعض صغار المزارعين بنسج شبكات أمان خاصة بهم، وإنْ على نطاق محدود في القرى وبعض المناطق الريفية في لبنان، إذ بدأت بعض المجموعات التعاونية بالتَّشكُل وصياغة نوع من الخطاب البديل، إنما الخجول، لكنها بداية!

من جهة أخرى، تَعْمَدُ مجموعات وحركات زراعية في لبنان إلى اعتماد طرق زراعية مُستدامة وتوفير المُدخلات على المزارع والحقول، وبدأت بصناعة السماد المُسبَّخ من المخلفات الزراعية، واعتماد البذور البلدية غير الهجينة والتي لا يمكن احتكارها وتسمح بإعادة التبذير عند كل موسم، وتمتاز بمقاومتها لمعظم الآفات الزراعية والتغيرات المناخية، كما بدأت بتبادل الشتول والبذور البلدية.

في المقابل، تقوم بعض الجمعيات اللبنانية، تحت عنوان "الزراعة المُستدامة"، بحملات وأنشطة لتوزيع قروض مالية وعينية على صغار المزارعين، عادةً ما تكون مرتبطة بمنتوجات مُصنَّعة من قِبَل الشركات المُحْتكِرة، لكنها تأتي على شكل مساعدات اجتماعية إنسانية قد تبدو مفيدة، لكنَّ تأثيرها الإجمالي سلبي للغاية على الفلاحين، فبالإضافة إلى تعميم أفكار التكنولوجيا الزراعية، التي يتبناها رواد أعمال شباب يبحثون عن "ابتكار" منتجات غذائية أو تكنولوجيا مرتبطة بالزراعة الحديثة، تتسبب تلك المقاربات في إعطاء المانحين مسؤولية وضع الشروط المفيدة لهم فيما يخص الإنتاج، كما ينتج عنها ربط رواد الأعمال بسلسلة من منتجي الغذاء المديونين في أغلب الأحيان، حيث يحاول الرواد خلق فرص للتستر على جوهر الأزمة التي أحدثتها برامجهم.

تتمثل أهداف هذه البرامج إمَّا في توريط المزارعين في سلسلة إنتاجية مرتبطة بمصالح الرواد، أو تحاول تغطية ما تورطوا فيه من فساد بغطاء وهمي، وهو التصدير، وفقًا لمعايير العالم الغربي، وكل هذا يحدث في ظل واقعنا الحالي، حيث لا ننتج سوى 20% من غذائنا في لبنان، بينما تُشكِّل الواردات 80% من غذائنا.

سيادة لابُد منها

تحقيق السيادة الغذائية في لبنان يُعَدُ أمرًا حاسمًا للتغلب على الأزمات التي يواجهها البلد، ويكمُن أساس تلك السيادة المرجوة في تمكين منتجي/ات الغذاء وإعطائهم الفرصة للنمو والتطور. يجب أن نثق بقدرتنا على تحقيق سيادة غذائية عادلة للجميع بمعزل عن مزاعم صندوق النقد الدولي.

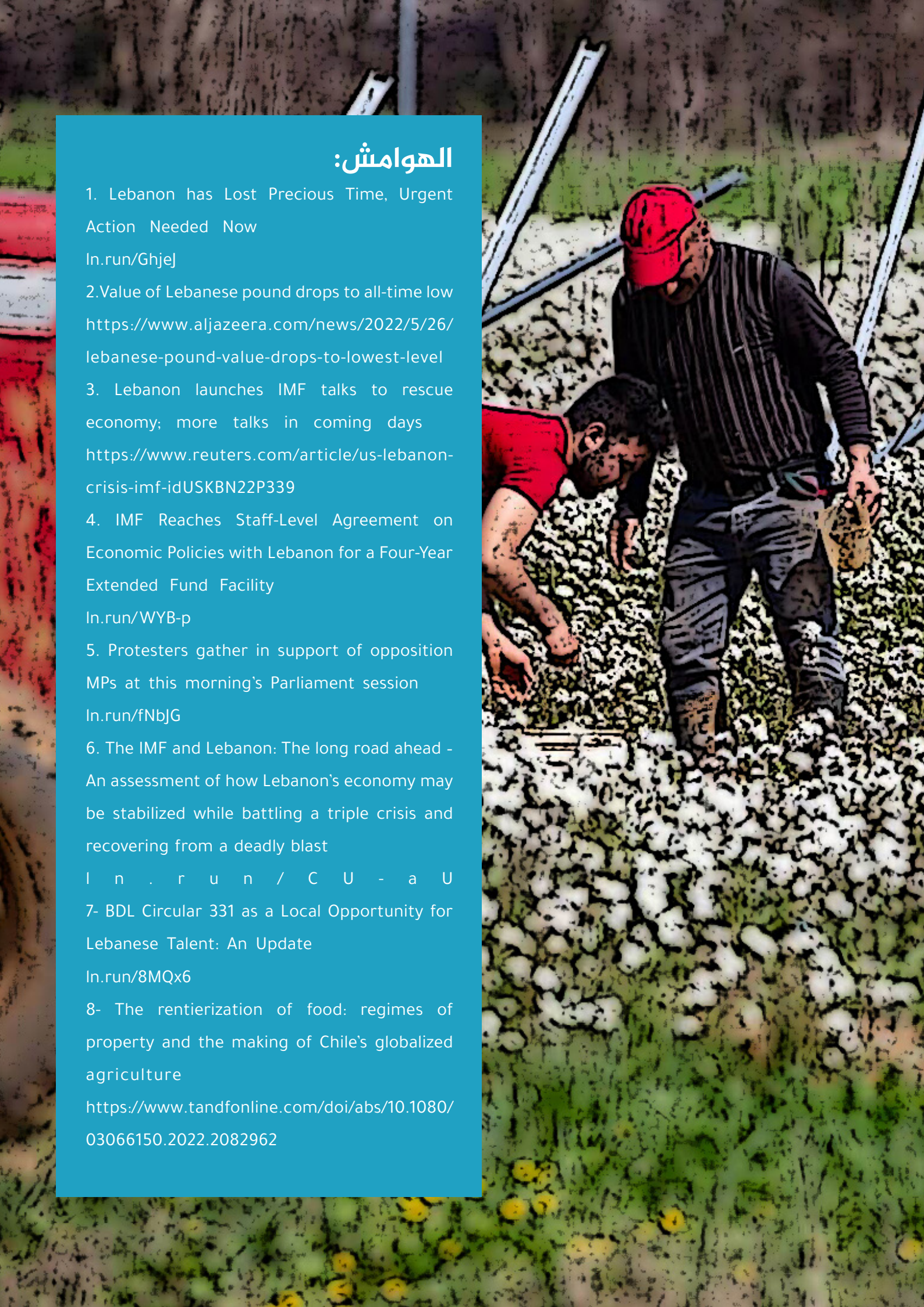

الهوامش:

1. Lebanon has Lost Precious Time, Urgent Action Needed Now
ln.run/GhjeJ

2.Value of Lebanese pound drops to all-time low
https://www.aljazeera.com/news/2022/5/26/lebanese-pound-value-drops-to-lowest-level

3. Lebanon launches IMF talks to rescue economy; more talks in coming days
https://www.reuters.com/article/us-lebanon-crisis-imf-idUSKBN22P339

4. IMF Reaches Staff-Level Agreement on Economic Policies with Lebanon for a Four-Year Extended Fund Facility
ln.run/WYB-p

5. Protesters gather in support of opposition MPs at this morning's Parliament session
ln.run/fNbJG

6. The IMF and Lebanon: The long road ahead - An assessment of how Lebanon's economy may be stabilized while battling a triple crisis and recovering from a deadly blast
ln.run/CU-aU

7- BDL Circular 331 as a Local Opportunity for Lebanese Talent: An Update
ln.run/8MQx6

8- The rentierization of food: regimes of property and the making of Chile's globalized agriculture
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03066150.2022.2082962

ملف العدد: هذا من عمل البنك والصندوق...

40 عام من التخريب النيوليبرالي لسيادتنا الغذائية

تدخلات المؤسسات المالية الدولية ومسار التدمير الاقتصادي وتهديد حقوق صغار الفلاحين/ات في تونس

كتب - علي كنيس/ تونس

الاستعمار وجذور التبعية والتسرب الاقتصادي الأوروبي

على مدار قرن ونصف، مثّل التوسع الرأسمالي بمنطقة المغرب الكبير حاجة أساسية للقوى الأوربية، من أجل خلق أسواق جديدة، والاستحواذ على المواد الأولية واستغلال الأيدي العاملة الزهيدة.

من هنا جاءت السياسات الاستعمارية التي تُمثِّل ذروة تطور الاقتصاد الرأسمالي الغربي. فلمعالجة أزمات القوى الأوروبية، سواء الناتجة عن فائض الإنتاج الصناعي، أم البحث عن مصادر المواد الأولية، يجب أنْ تتمدد رؤوس الأموال للمناطق التي لم تبلغ مراحل التطور الرأسمالي، والتي سعت القوى الاستعمارية إلى الوصول إليها.

السوق هي الكلمة السحرية للإيديولوجيا الأمبريالية، ومنذ القرن التاسع عشر، ومع بدايات الغزو الفرنسي لتونس، استغلت القوى الغربية، بخاصة فرنسا، إضافةً للقوى الأوروبية الأخرى أزمات البلاد المُتمثّلة في عجز الميزانية والذي أدى إلى انتفاضات اجتماعية- لم يُكتب لها النجاح- خاضها ساكنو المناطق الداخلية بالبلاد ضد التحالفات التي نشأت بين رؤوس الأموال الأوروبية والبرجوازية التونسية.

ونتج عن تلك التحالفات استفحال التّسرب الاقتصادي والمالي عبر الاتفاقيات والقوانين التي فرضتها الدول الأوروبية للحصول على امتيازات جِبائية، وما كرَّسته آنذاك من عجز في تسديد الديون الأوروبية، لجرِّ البلاد إلى فخ الاستعمار الفرنسي لتنمية تراكم رأس المال وسلب الموارد.

يأتي ذلك كله ضمن نفس سياسات الهيمنة التي ترى في المجتمعات المُستعمَرة مجتمعات متخلفة وغير قادرة على إدارة شؤونها، وبالتالي تحتاج إلى الاستعمار من أجل تطويرها وفق متطلبات ومنطق رأس المال الأوروبي.

هكذا فُرض الاستعمار عبر اتفاقية الحماية في عام 1881، ودُشّنت مرحلة جديدة من السطو الأمبريالي بعد حصول تونس على استقلالها، ومع ذلك لم تنتهِ الهيمنة الفرنسية بل سعت لتجديد آلياتها.

إعادة إنتاج سلب السيادة عبر الديون

تُمثّل القروض إلى اليوم إحدى آليات الاستعمار الجديد، وهو ما عرفته البلاد خلال مرحلة ما بعد الاستعمار المباشر، ليستمر اقتصاد العلاقات الاستغلالي.

يستفيد المنطق الرأسمالي الغربي من الأزمات والثورات والأوبئة، وهو الذي استعمل كل هذه الظروف كآليات لحروب الهيمنة المتواصلة. وقد عاشت تونس منذ أواخر سنة 2010 على وقع ثورة طرحت مراجعة نمط الهيمنة الرأسمالية الخارجية واستهدفت التحالفات القائمة بينها وبين "البرجوازية الوطنية".

أدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي خلّفها الالتفاف على الثورة من قِبَل القوى المحلية المتضررة من المسار الثوري، والتي حافظت على علاقات متبادلة مع رؤوس الأموال الأوروبية، إلى استعادة القوى الغربية تدخلاتها السياسية والاقتصادية في البلاد.

فيما عززت الآثار المترتبة على فيروس كورونا من حضور القوى الأوروبية، وليست هذه هي المرة الأولى فقد نجحت الإمبريالية الأوروبية.. وفي الوقت الذي فشلت فيه السياسات الحكومية التي دفع صندوق النقد الدولي إليها البلاد من أجل رفع الدعم، ولم تحقق أيًا من وعود التنمية وفق النموذج الليبرالي لسياسات النمو، هدفت القروض التي تلقتها الحكومات إلى فرض إصلاحات هيكلية تؤدي إلى تعميق التحولات النيوليبرالية للاقتصاد التونسي، وتنمية التبعية بدايةً من عام 1986 عبر برنامج الإصلاح الهيكلي.

اعتمدت تلك التحولات النيوليبرالية منذ الثمانينيات على أولوية السوق، ودعْم القطاع الخاص على حساب القطاع العام، والتحيّز إلى الخصخصة على حساب خطط التنمية العمومية التي سعت دول الجنوب إلى إرسائها بعد الاستعمار، فيما سعت مؤسسات التمويل الدولي إلى تأسيس اقتصاد قائم على تنمية الصادرات عِوَضًا عن بناء اقتصاد يستجيب إلى الحاجات الداخلية.

الاستفادة من أزمات التبعية: "الأليكا" واستمرارية المشروع الاستعماري الجديد

مع انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي في تونس خلال عام 1992، استأنف البنك الدولي تقديمَ قروض لدعم برنامج الإصلاح الهيكلي بين عامي 1992 و1996، وحافظت توصيات البنك الدولي على نسق الخصخصة، لتأتي سنة 1995 بتوقيع اتفاقية الشراكة مع

الاتحاد الأوروبي، بهدف إزالة الحواجز الجمركية للتجارة بين تونس ودول الاتحاد الأوروبي في المنتجات الصناعية وبعض منتجات القطاع الفلاحي(1).

وتواصلت المفاوضات لتشمل عددًا من الجولات خلال أعوام 2000 و2004 و2006، وكان الهدف منها استكمال إزالة كل الحواجز الجمركية التي تقف عقبةً نحو الاستغلال الأمثل للاقتصاد التونسي من طرف الشركات الأوروبية.

إلَّا أنَّ المفاوضات تعطلَّت آنذاك، لاعتراض الجانب التونسي(2)، ليعود الاتحاد الأوروبي في عام 2019 ليُقدِّم العرض نفسه، لكنْ مع خطة أكبر لاستغلال الفِلاحة التونسية بشكل كامل، وذلك عبر تحرير المنتجات الفَلَّاحية، سواء المنتجات الخام أو التحويلية، وهو ما سيُطلق عليه اتفاق "التبادل الحر والمُعمَّق والشامل" (أليكا)، الذي يُعنىَ بجملة من القطاعات مثل الفِلاحة ومصائد الأسماك والخدمات والتنمية المُستدامة، بالإضافة إلى الخدمات والتجارة والصفقات العمومية والملكية الفكرية.

استغلت برامج التمويل الدولي الارتباكَ السياسي الذي خلَّفته الثورة وغياب أي إرادة سياسية حاسمة في القطع مع الإيديولوجيا النيوليبرالية المُهيمِنة، لتُقدِّم حزمة من السياسات تهدف إلى استكمال مسار الخصخصة والتحرير الاقتصادي وفتح السوق التونسية أمام الاتحاد الأوروبي، وهي المساعي نفسها التي عَمِدَ إليها صندوق النقد الدولي، ففي عام 2013 وقَّعت البلاد قرضًا مع الصندوق على وقع اللأزمة السياسية التي تمرُّ بها البلاد، وفي عام 2015 بدأت المفاوضات حول "الأليكا" لتستمر لأربع سنوات في ظروف تعمَّقت فيها الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد لتتعطل عام 2019.

تُعَمِّقُ مقاربة مؤسسات الإقراض الدولي، والمُقرضِين بشكل عام، من تبعية الاقتصاد التونسي، وتؤدي إلى تأبيد ديون تونس وهيمنة الاتحاد الاوروبي والمؤسسات المالية الدولية على السياسات العمومية.

فكانت النتيجة المباشرة للسياسات الناتجة عن توصيات مؤسسات التمويل الدولي وعروض الاتحاد الأوروبي، تتمثل في ارتفاع الدين العام الخارجي من 40.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 ليبلغ 63.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، لتفقد الحكومات المتعاقبة، أكثر فأكثر، قدرتها على التصرُّف بشأن القرارات السياسية والاقتصادية، بسبب هذا الدَين الذي ما فتئ يتصاعد(3) حتى وصل إلى 81% من الناتج المحلي الخام خلال عام 2021(4).

"الأليكا" والتراكم عبر سلب الموارد الطبيعية

في اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ عام 1996، استُثنيت الفِلاحة من بنود الاتفاق، ولم تُدرج في الاتفاقية سوى بعض المنتجات الفَلَّاحية مثل زيت الزيتون والخضروات والغِلال، فيما بقيت بعض القطاعات الاستراتيجية مثل الحبوب والأعلاف خارج نطاق الاتفاقية(5).

تستهدف "الأليكا" منذ عام 2015 إدراج القطاع الفلاحي في مسار التحرير الاقتصادي، وتأتي النزعة الأوروبية في إمضاء اتفاقات ثنائية في إطار محاولات القوى الأوروبية المتنفّذة في المحافظة على مصالحها في سياق الهيمنة عبر توسيع حدود تراكم رأس المال والسيطرة الأمبريالية.

إذ تسعى القوى الاقتصادية إلى إيجاد مجالات جديدة أمام منتجاتها، من أجل غزو الأسواق التي تقع خارج حدودها، كما تسعى القوى المتصارعة إلى الوصول للموارد عبر العالم، فالاتحاد الأوروبي يعمل على تنفيذ استراتيجية تحرير الاقتصاد بالمتوسط، أما الصين فتسعى إلى إيجاد شركاء أيضًا ضِمن مشروعها "طريق الحرير الجديدة"، بينما تمثل دول جنوب المتوسط- بشكل عام- هدفًا للقوى الاقتصادية الكُبرى التي تتنافس على فرض هيمنتها التجارية على الأسواق العالمية(6).

ويمثل المجال الفَلَّاحي إحدى أهم مجالات العرض الأوروبي في مفاوضات "الأليكا"، وتكتسي الفِلاحة أهميةً بالنسبة إلى الاقتصاد التونسي، إذ تساهم بنحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي، و13% من قيمة الصادرات، و15% من حجم اليد العاملة، و45% من قوة العمل الريفي(7).

ويشمل الجانب المتعلِّق بالفِلاحة في "الأليكا" أساس انفتاح الاستثمار الفَلَّاحي عبر إلغاء كل السياسات الحمائيَّة والتعريفات الجمركية، فضلًا عن تبنِّي تونس للقواعد والإجراءات الأوروبية الموحدة والمعاهدات المعنية بالبيئة والعمل(8).

وبذلك يضع هذا الاتفاق السياسة التونسية على ذمة صانع القرار الأوروبي الذي يصبح صاحب السيادة التشريعية والإجرائية، فالموافقة على الاتفاقية تعني الالتزام بكل شروطها، وأي مخالفة لذلك، أو تعارض مع مصالح المستثمرين، سيُعدُّ إخلالًا بالالتزامات المُبرَمة، وهو ما يُعرِّض الدولة إلى المساءلة القانونية وفق الشروط الأوروبية، وذلك عبر اللجوء إلى التحكيم الدولي عِوَضًا عن القضاء الوطني، والذي يتيحه هذا الاتفاق بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين.

وبعد تعرقل المفاوضات حول "الأليكا" خلال عام 2019، في أثناء حكومة يوسف الشاهد، بسبب اعتراض بعض الأطراف السياسية التونسية، أرسل الاتحاد الأوروبي في يونيو من العام الجاري وفدًا رفيعًا إلى تونس، ضمَّ رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، ورئيسي وزراء كل من هولندا وإيطاليا، مارك روته، وجورجيا ميلوني، لاستكمال التفاوض مع رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد، على "حزمة شِراكة شاملة"، كمحاولة لفرض صيغة "شراكة" جديدة تحيل على نفس آليات تكريس التبعية الاقتصادية والسياسية للاتحاد الأوروبي، والتي قدَّمتها "الأليكا"، ما يشي بأن الاتحاد الأوروبي لن يتراجع عن فرض هذه الاتفاقية الجائرة على تونس(9).

بنيَّة الفِلاحة التونسية: تَحديات مناخية وتبعية للاتحاد الأوروبي

تتميز الفِلاحة في تونس بِبِنيَّة هشَّة وتتعرض لتحديات مناخية مصيرية، حيث يعتبر الجفاف أحد المخاطر الحالية بما يحدُّ من القدرات الإنتاجية للفِلاحة وفق النموذج التصديري الذي تدعمه المؤسسات المالية العالمية، ومنه على سبيل المثال قيام البنك الدولي بتقديم التمويل اللازم لتصنيع مركب لتجميع ونقل مياه الأمطار من أقصى الشمال التونسي إلى الوطن القبلي، لدعم غراسات البرتقال الموجه لتصدير.

ويجيء هذا ضِمن سياسة إخضاع الاقتصاد التونسي لحاجيات السوق الدولية، ولمقتضيات التجارة الحرة دون أي مراعاة لمصالح التونسيين ولا التحديات الكُبرى التي تواجه الزراعة التونسية(10)، إذ تتصدر تونس قائمة الدول المُهددة بخطر الفقر المائي، كما أنَّ مُعدَّل الموارد المائية مقارنةً بعدد السكان يبلغ 460 مترًا مكعبًا للشخص الواحد في العام، في حين أنَّ المعدل العالمي هو 1000 متر مكعب للشخص الواحد(11)، أي أنَّ الموارد المائية القليلة بدلًا من أنْ يتم الاستفادة بها في الداخل يجري تصديرها على شكل سلع فلَاَّحية.

وكذلك تبقى إشكالية أنَّ النفاذ إلى الموارد المائية ليس متاحًا بنفس الكيفية للجميع، قائمةٌ دون حل، فالوصول إلى الماء يظل مرتبطًا بهرمية اقتصادية وجغرافية داخل البلاد، وبخيارات النُخبة السياسية المنخرطة في علاقات مع مجموعات اقتصادية تمنحهم الأولوية والامتيازات، على حساب الفلاحين، وهو ما سنشير إليه لاحقًا.

تهديد حقوق صغار الفلاحين/ات عبر سياسات الربح الخاص

شهدت أيضًا مساحات المُستغلَّات الفَلَّاحية تحولات تهدد ديمومة النشاط الفلاحي، وخصوصًا تقلُّص مساحة الأراضي الزراعية، إذ تمثل المُستغلات الفَلَّاحية التي تبلغ مساحتها أقلّ من 5 هكتارات 54% من مجموع المستغلات، بينما تمثل 11% من مساحة الأراضي الفَلَّاحية فقط، أما المستغلات التي تبلغ مساحتها أقل من 10 هكتارات، فتمثّل 75% من المُستغلات، بينما تمثل 25% من مساحة الأراضي الفلاحية فقط، والمستغلات التي تتجاوز مساحتها 50 هكتارًا تمثّل 3% من المُستغلات الفَلَّاحية، وتستحوذ على 34% من مساحة الأراضي الزراعية(12).

وعلى الرغم من أنَّ صغار الفلاحين/ات يمثلون أغلبية، إلَّا أنهم لا يملكون إلاّ نسبة ضئيلة من مجموع الأراضي الزراعية، ويعيشون على واقع سياسات تؤثر سلبًا على نشاطهم، في ظل استثناء المناطق الريفية الأكثر إنتاجية من خطط التنمية والدعم والنفاذ إلى الموارد المالية، ومع اتفاق التبادل الحر والمُعمَّق، ستتأزم وضعيتهم وسيجدون أنفسهم مهددين بمغادرة القطاع الفَلَّاحي بشكل تام. وعلى النقيض من ذلك، تدعم الاتفاقية كبار المالكين العقاريين والمستثمرين الفلاحيين الذين يستحوذون على أغلبية الأراضي، بفضل البرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة منذ الثمانينيات وتحيزت فيها السياسات

العمومية إلى صالح المستثمرين، على حساب صغار الفلاحين، عبر عدة مؤسسات نافذة على رأسها وكالة تطوير الاستثمارات الفلاحية، والبنك القومي للتنمية، في وقتٍ سعت فيه النُخبة الاقتصادية إلى التمدد من القطاع الصناعي لتوظيف أرباحها في القطاع الفلاحي، ما ساهم في إعادة إنتاج الهيمنة الاقتصادية للنُخب الاقتصادية المدينية على حساب الريف(13).

وتزامن ذلك مع تفاقم مديونية متوسطي وصغار الفلاحين/ات، ولا توجد دراسة مُعمَّقة حول ديون صغار الفلاحين/ات بشكل خاص، كما أشارت دراسة مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية(14)، لكن بالعودة إلى ديون الفلاحين/ات لدى البنك الفلاحي، نجد أن ديون الفلاحين/ات الذين يستغلون 23 بالمائة من المستغلات الفلاحية تمثل 43 بالمائة، و73 بالمائة منهم من صغار الفلاحين/ات تقل ديونهم عن 4000 دينار(15).

في خضم هذا، يجري تجاهل أنَّ هناك حالة من عدم التماثل بين القطاعين في تونس وأوروبا، ففي تونس تمثل الفِلاحة 8.9% من الناتج الداخلي الخام، بينما تقتصر على 1.9% منه في الاتحاد الأوروبي، والشيء نفسه بالنسبة للصادرات، فنجد أنفسنا في مواجهة اختلال شديد في التوازنات، فقيمة الصادرات بين تونس والاتحاد الأوروبي تبلغ ثمانية وعشرين مرةً ضعفها في تونس، بالنسبة إلى الزيوت النباتية والخُضَر والغِلال، وذلك للفوارق الكمية بين السوق الأوروبية والتونسية.

كما يهيمن الاتحاد الأوروبي على الصادرات الفلاحية التونسية، إذ تذهب 49.9% من الصادرات التونسية إليه، بينما تتوجه 0.7% فقط من صادرات الاتحاد إلى تونس(16)، كما تتفوق الفِلاحة الأوروبية بما تتحصل عليه من دعم عمومي من الحكومات في إطار "السياسية الفلاحية المشتركة الأوروبية"،

وتبلغ قيمة الدعم المباشر وغير المباشر في أوروبا 700 أورو للهكتار في السنة، وفي تونس لا تتجاوز 40 أورو(17).
ويُضاف إلى ذلك أنَّ أغلبية الدعم العمومي للفِلاحة في تونس يذهب إلى كبار المالكين العقاريين والمستثمرين الزراعيين، حيث توفر الدولة التسهيلات التشريعية والإجرائية، وذلك وفق سياسة تصديرية يستفيد منها المستثمرون أساسًا، كل ذلك على حساب الفِلاحة المعيشية وحقوق صغار الفلاحين/ات في النفاذ للأرض والمياه، لتأتي "الأليكا" بمزيد من التهديد لوجود صغار الفلاحين/ات، ليصبحوا بدون أرض وأجراءً ذا قيمة رخيصة يستفيد منها المستثمرون.

الاستثمار المحلي والأوروبي: استنزاف الموارد والحقوق

تخدم السياسة العمومية التونسية الاستغلال الرأسمالي للأرض وتفتح الأراضي الدولية الفلاحية أمام المستثمرين التونسيين والأجانب، وفي سيدي بوزيد نجد مثالين على تطبيق هذه السياسة، إذ تنازلت الدولة للمتستثمرين عن ضيعتين دوليتين هما "الاعتزاز2"، و"الاعتزاز 3"، الأولى جرى منحها لمستثمر يزرع فيها شجرة "الجوجوبا" الموجهة كُليًّا إلى التصدير والمُستعملة في مواد التجميل، أما الثانية فسوغت إلى مستثمر تونسي ينتج فيها أصنافًا أجنبية من الزيتون المُوجَّه للتصدير.
المشترك في الحالتين هو الاحتكار الخاص للأرض والموارد الطبيعية واستنزافها، وأولوية التصدير على حساب الحاجات الغذائية المحلية، بالتزامن مع حرمان صغار الفلاحين/ات من النفاذ للأرض وللموارد، ففي وقت يجري فيه تصدير الزيتون من ضيعة (كانت مملوكة للدولة) كان الكثير من التونسيين يعجزون عن الحصول على زيت الزيتون لارتفاع أسعاره(18).
لقد كرّست السياسة التصديرية مصالح الأسواق على حساب الفلاحين والمواطنين في تونس، ففي عام 2014 تعادل قيمة استيراد البذور قيمة تصدير تمور "دقلة النور"(19)، فضلًا عن أنَّ هذا يؤدي إلى تخريب الموروث الطبيعي للبذور لصالح الارتهان للبذور المستوردة المعدلة جينيّا.
كما أنَّ قيمة استيراد الحبوب تجاوزت ضعف قيمة تصدير زيت الزيتون، وهو ما يُعمِّق من التبعية الغذائية، بخاصة بالنسبة للمواد المعيشية الأساسية، ولا تكاد تصل قيمة تصدير البرتقال إلى ربع قيمة توريد القهوة والشاي، الأمر الذي يفاقم أصلا من استنزاف الموارد المائية المُهددة نتيجة التغيرات المناخية التي تعيش على وقعها البلاد.

من أجل تحقيق سيادة الشعوب على مواردها

تهدف السياسات النيوليبرالية المُتبعة في تونس إلى تعميق التبعية الاقتصادية وتدمير الموارد الطبيعية والاقتصاد المعيشي، إضافةً إلى تسخير الدولة لحماية مصالح رؤوس الأموال على حساب حقوق صغار الفلاحين/ات والمواطنين/ات بشكل عام.
وتبدو نتائج هذه السياسات واضحة المعالم، إذ أدت إلى ارتهان الدولة لسياسة السوق وتبعيتها لرأس المال، وفقدانها القدرة على حماية مواردها وسوقها وإنتاجها من أجل التنمية، ولم تَعُدْ قادرة على المحافظة على وظيفة القطاع الفَلَّاحي في توفير الغذاء بما يحترم حق الشعوب في تحديد سياساتها الفَلَّاحية وسيادتها الغذائية بمشاركة المزارعين والمزارعات.
وتعنِي السيادة الغذائية، بالنسبة لمنتجي الغذاء من الفلاحين/ت، ممارسة حقوقهم في تحديد لسياسات الزراعية، لتكون مسارات إنتاج الغذاء متوافقة مع الخصوصيات البيئية المحلية، ومع الثقافة التي راكمها الفلاحون/ات عبر قرون مديدة وتجارب متوارثة، حتى تحظى الحاجيات الغذائية للشعوب بالأولوية، مع مراعاة التحولات المناخية التي أدت إليها عمليات الاستنزاف الرأسمالي.
كما تعنِي كذلك حماية حقوق منتجي/ات الغذاء ومستهلكيه الحاليين، واحترام حق الأجيال القادمة في الموارد من خلال استدامة الثروات الطبيعية سواء تعلق الأرض أو الموارد المائية.
أمام حروب الهيمنة الاقتصادية التي تتخذ من الطبيعة إحدى مجالاتها الأساسية، وفي إطار هجمة القوى الرأسمالية من الدول والشركات الخاصة لتحقيق الأرباح الاقتصادية على حساب الجماهير الشعبية، يواجه صغار الفلاحين/ات اليوم حربًا تستهدف إنهاء وجودهم، ليتمّ تسخيرهم كأيدٍ عاملة رخيصة ضِمن دورة الإنتاج.

الهوامش:

-1علي رضا فاضل، (2020) الهامش الدائم: المؤسسات المالية الدولية وإعادة إنتاج التبعية في تونس في أثر ونفوذ المؤسسات المالية الدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحرير طارق رضوان. رابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16621.pdf

2Mahjoub, A et Saadaoui, Z (2015) Impact de l'accord de libre-échange complet et approfondi sur les droits économiques et sociaux en Tunisie. [en ligne]. https://euromedrights.org/fr/publication/impact-de-laccord-de-libre-echange-complet-et-approfondi-sur-les-droits-economiques-et-sociaux-en-tunisie/

3Chandoul, J. (2017), Tunisie et FMI, Injustices Transitionnelles. Observatoire Tunisienne de l'Economie [En ligne]. https://www.economietunisie.org/sites/default/files/tunisie_et_fmi_injustices_transitionnelles-pb_fr_0.pdf

4ديون تونس الخارجية والداخلية تتجاوز 100 مليار دينار. الصباح نيوز (2021). رابط: https://tinyurl.com/w8ktfhjr

5Op.cit. Mahjoub, A et Saadaoui, Z

6Jonville, M (2018) Perceptions de l'Accord de Libre Échange et Complete et Approfondie. Etude des Attentes et conséquences économiques et sociales en Tunisie. [En ligne]. https://ftdes.net/rapports/etude.aleca.pdf

7 العوادي، سامي (2020). العلاقات التجارية التونسية الأوربية. رابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16427.pdf

8Négociations en vue d'un Accord de libre-échange complet et approfondi Tunisie-UE (ALECA) [en ligne]. https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2015/07/Rapport-ECOSOC-version-finale-MAI-2015.pdf

(9) مونت كارلو الدولية: جدل حول اتفاق «شراكة» بين الاتحاد الأوروبي وتونس: بين مجرد اتفاق مبدئي بشروط وبين محاولة تنفيذ اتفاق «الأليكا». رابط: https://tinyurl.com/3f7kx6x6

10 الرياحي، ليلى والعبيدي وسيم (2019) غذاؤنا، فلاحتنا سيادتنا.

11 نفس المصدر.

12Enquête sur les Structures des Exploitations Agricoles 2004-2005. Ministère de l'Agriculture et des Ressources Hydrauliques, Tunisie, Janvier 2006. [en ligne]. http://www.onagri.nat.tn/uploads/divers/enquetes-structures/index.htm#_Toc125361762

13 الهرماسي، عبد القادر (1999)، الدولة والمجتمع في المغرب العربي.

14 مرجع سابق، الرياحي والعبيدي.

15Tunisie, financement de secteur agricole. FAO, BM, et AFD. 2013. [en ligne]. http://www.fao.org/3/i3210f/i3210f.pdf

16Op.cit. Mahjoub, A et Saadaoui, Z

17 مرجع سابق، العوادي.

18مرجع سابق، الرياحي والعبيدي.

19 الرياحي، ليلى وحموشان حمزة (2021). التبعية الشاملة والمعمقة: كيف يمكن لاتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوروبي أنْ تدمير الاقتصاد التونسي؟

ملف العدد: هذا من عمل البنك والصندوق...

40 عام من التخريب النيوليبرالي لسيادتنا الغذائية

الوضع الغذائي بمصر في ضوء الأزمة الاقتصادية: الحلول الليبرالية وبديل السيادة الغذائية

كتب- محمد جبريل/ مصر

في ثمانينيات القرن الماضي، قررت مصر، بتوجيهٍ من الوكالة الأمريكية للتنمية، تصفية الزراعة الفلاحية في الوادي والدلتا والتركيز على المزارع الرأسمالية المُوجَّهة للتصدير، والاعتماد على الغذاء المستورد، ضمن سياق التَّخلِّي عن السيادة على الغذاء، والاعتماد على مفهوم «الأمن الغذائي»، وهو ما وضع الشعب تحت رحمة تقلُبات السياسة العالمية، وارتفاع أسعار/ أو توقف توريد الغذاء بين حين وآخر.

الأمن الغذائي.. إعادة تقييم

إذا أخذنا السلعة الغذائية الأكثر أهمية في مصر نموذجًا- وهي القمح- سنجد أنها أكثر دولة مستوردة للقمح في العالم، ويتم استيراده من أكثر من 14 دولة، وتستهلك البلاد نحو 13 مليون طن سنويًا، وتستورد أكثر من ثلثي احتياجاتها من الخارج، فيما تمثل واردات القمح نسبة تتروح بين 4-5٪ سنويًا من إجمالي الواردات المصرية(1).

إنَّ ما يجعل القمح بمثابة مشكلة مُزمِنة في قائمة الواردات المصرية، هو ضخامة الكمية المُستوردة بالتزامن مع التغيرات المستمرة في أسعاره بفعل المضاربات في الأوقات الحرجة(2)، فضلًا عن تعرُّض إمداداته للاضطراب من وقت إلى آخر، بفعل النِزاعات العسكرية أو الأوبئة، أو حتى الأزمات الاقتصادية، وهو ما يجبر صُنَّاع القرار على تحمُّل فوارق الارتفاعات السِعرية عبر دعم الخبز المحلي الذي يمثل ضغطًا دولاريًا خصوصًا في أوقات الأزمة الاقتصادية، ويجبرهم أيضًا على البحث عن مُورِدين جُدد باستمرار.

وخلال العقدين الماضيين تعرَّضت مصر للعديد من الصدمات الغذائية، كانت أبرزها في عام 2008 حين أوقفت بعض الدول المُصدِّرة للقمح عمليات البيع وألغت العقود واتفاقات التوريد، خوفًا من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

إذ رأت الحكومات في أوروبا الشرقية وروسيا- حين ذاك- أنَّ الاحتفاظ بالحبوب أكثر قيمة من الحصول على دولارات أمريكية تنخفض قيمتها بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية، وهو ما أجبر الإدارة المصرية لتعديل قواعد التخزين الاستراتيجي بما يكفي لمد احتياجات السكان من القمح لمدة 6 شهور، بعد أن كانت تتروح بين 3 و4 شهور، مع التوسع النسبي في زراعات القمح.

لكنَّ ذلك لم يمنع مصر من التعرُّض لصدمة غذائية في عام 2011(3)، وهو درس كان كفيلًا بجعل الدولة تميل إلى الحلم القديم بالاكتفاء الذاتي من القمح، ولأن الدولة هي المُشترِي الأكبر للقمح المحلي، وصاحبة القدرات الأكبر على التخزين، فقد كانت الحكومة تشتري القمح من الفلاحين بسعر ثابت أعلى بكثير من أسعار السوق الدولية، وبفارق يصل إلى 84 دولارًا مقابل طن القمح المُنتَج محليًا في عام 2014، قبل أن يصل الفارق إلى نحو180 دولارًا عام 2016 زيادةً عن الأسعار العالمية(4).

في تلك الأثناء، كان بعض مسؤولي وزارة التموين متورطين في استغلال اتجاه الدولة لدعم إنتاج القمح المحلي في تحقيق أرباح طائلة عبر خلط القمح المُستورد الرخيص بالقمح المُنتج محليًا، واستغلال فارق السعر لصالحهم، وجرت إقالة وزير التموين، خالد حنفي في العام نفسه، بعد تورطه في قضية فساد، ليتولى اللواء علي مصيلحي الوزارة خَلفًا له.

جاءت وزارة مصيلحي لتحقق بعض التوازن بين أسعار القمح المحلي والمُستورد، بما يُحدُّ من نطاق الربح الناتج عن فروق الأسعار، وبالتالي تضييق دائرة الفساد(5) مع تفضيل استيراد القمح على توريده من الفلاحين.

في كل تلك المحطات، لم تتراجع الدولة عن الاعتماد على مفهوم الأمن الغذائي، والذي يتلخَّص في "توفير الغذاء" دون الخوض في سُبُل وإمكانات توفيره(6)، والذي عنيّ واقعيًا استمرار الحكومات في الانحياز إلى "لوبيات" استيراد القمح النافذين على حساب الفلاحين، حتى تعرّضت البلاد إلى صدمة أخرى في ظل انتشار وباء "كوفيد 19" (كورونا) الذي عطَّل سلاسل الإمداد والتوريد.

وهو ما دفع الحكومة إلى محاولة زيادة الرُقعة المزروعة من القمح لتقليص حجم الاستيراد دون جدوى، إذ ظلَّت البلاد تعتمد على ثلثي احتياجاتها من القمح المُستورد قبل أنْ تتعرض إلى صدمة غذائية أخرى نتجت عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا، إذ غطى حجم استيراد مصر من قمح الدولتين نحو 80% من احتياجاتها السنوية(7).

أثناء تلك الصدمات جميعها، كانت الاستجابة الحكومية تدور حول زيادة الاحتياطي الاستراتيجي، كوسيلة لتحسين الأمن الغذائي، وفي الصدمة الأزمة الأخيرة، حرصت على تنويع مصادر الحصول على القمح وتوفير مسارات بديلة للإمداد عن تلك المتقاطعة مع الحرب الدائرة في أوكرانيا.

أما الجانب الأهم في الاستجابة الحكومية لمشكلة اضطراب سلاسل الإمداد حاليًا، فهي رفع سعر توريد القمح من الفلاحين بنسبة 50% عن العام الماضي (2022) ليصل إلى 1500 جنيه بما يعادل 48 دولارًا في الأَرْدَب (وهو أقل من السعر العالمي) فقد

تذكرت الدولة الفلاحين بعد أن كانوا ينامون بمحاصيلهم أمام الشِوَن الحكومية، ليبيعوا محصولهم إلى الحكومة التي كانت تحابي المجموعات العاملة في مجال استيراد الحبوب(8) على حساب الفلاحين الذين اتضح أخيرًا أنهم نقطة قوة ورصيد لهذه الدولة.
وينتج فلاحو مصر الجزء الأكبر من العشرة ملايين طن من القمح المحلي، في حين تستورد الهيئة العامة للسلع التموينية التابعة للدولة نحو 6 أطنان، مقابل استيراد القطاع الخاص لـ4 ملايين طن تقريبًا، وهو ما يخلق فجوة بين الإنتاج والاستهلاك تتجاوز النصف تقريبًا، ويتم سدها بالاستيراد الذي يثقل كاهل الموازنة العامة(9).

كُلفَة النموذج التصديري

لا شكَّ أنَّ السياسات الغذائية المُرتَكِزة على المساعدات والمِنح، بغرض تمويل الاستيراد، عُرضة لمخاطر كبيرة وقد تحمل بداخلها أوراق ضغط سياسي في ملفات بعينها، وحتى لو توفرت التسهيلات الائتمانية، فإنَّ التموينات الدولية لا يُعتمد عليها بشكل يقيني بالنسبة إلى بلد مُستورِد دائم للغذاء(10).
ويُمكِن النظر إلى آخر المساعدات التي تلقتها مصر في هذا الصدد، ففي يوليو الماضي، أعلن وزير التموين المصري، علي مصيلحي، عن توقيع اتفاقية تسهيل قرض متجدد بقيمة100 مليون دولار مع صندوق أبو ظبي للتنمية، لتمويل مشترياتها من الحبوب من شركة "الظاهرة"، وهي شركة إماراتية متخصصة في زراعة وإنتاج الأعلاف وتوريدها إلى هيئة التَّحكُّم الإماراتية المسؤولة عن الأمن الغذائي للإمارات، وتستحوذ شركة "الظاهرة" في مصر على 116 ألف فدان مُوزَعة بين توشكى وشرق العوينات والصالحية والنوبارية(11).
لقد كانت لعبة الاستثمارات الزراعية في الصحراء جذَّابة للحكومات المصرية المُتعاقِبة على مدار العقود الماضية، بحجة تحقيق الأمن الغذائي، لدرجة أنها انخرطت في تحقيق أمن الخليج الغذائي أيضًا!
هناك أكثر من 200 ألف فدان من الأراضي المصرية تملكها شركات سعودية وإماراتية تقوم بتصدير نصف إنتاجها إلى البلدين الثريين، ويمثل "البرسيم الحجازي" نسبة 50% من حجم هذه الصادرات، ويحتاج في زراعته إلى كمية من المياه تصل إلى 6 أضعاف الكمية المطلوبة لزراعة القمح.
ويجري تصدير "البرسيم الحجازي" لصالح المراعي الحيوانية الرأسمالية في الخليج والتي تعيد تصدير منتجاتها من الألبان إلى السوق المصرية، في استثمارٍ أقل ما يقال عنه أنه عديم العائد، بلْ ويستنزف موارد البلاد الشحيحة من المياه دون مقابل فعلي(12).
لذا؛ فإنَّ اقتراض ملايين الدولارات لشراء قمح مزروع على أرضٍ مصرية وبمياه مصرية وبأيدٍ مصرية جرى منحها للمستثمرين الإماراتيين بثمن بخس، يثبت القصور الكُلي والفادح لتطبيق مفهوم الأمن الغذائي في مصر، ويعني بصورة واضحة فُقدان السيادة على الغذاء ونزح الثروة باتجاه البُلدان الغنية مع تحميل الميزانية عبء ديون يصعب ردها.
سارت مصر على مدى العقود الأربعة

الماضية على خطط وتعليمات الوكالة الأمريكية للتنمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، واقتنعت الحكومات المتعاقبة بوجهة النظر "النيوليبرالية" السلبية في الزراعة الفَلَّاحية على أنها غير نموذجية، وأنَّ أساليب الإنتاج الفَلَّاحي تقف عائقًا أمام الإنتاج الزراعي الحديث، وأنَّ الفلاحين لا يعرفون شيئًا عن التجارة ولا يهمهم غير تأمين الغذاء لأنفسهم.

وتبنت البلاد النموذج البرازيلي للزراعة المُجهِدة للبيئة، والذي سار جنبًا إلى جنبٍ مع سياسات التكيف الهيكلي، وكان كلاهما عنصرين أساسيين للتحول الرأسمالي إلى الزراعة الذي أضرَّ بمنتجي الغذاء لصالح الشركات الرأسمالية الكُبرى(13).

لكنْ بعد أربعة عقود من الاستجابة لإرشادات المؤسسات الدولية بتصدير الفواكه واستيراد القمح، لا تزال مصر تقبع في المركز 77 من بين 113 دولة حول العالم، وفقًا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022(14)، وضاع الهدف من التحوُّل نحو الزراعة الرأسمالية، وهو تحرير التجارة من أجل تمكين السلطات من جمع النقد الأجنبي وتسديد الديون الخارجية، إذ تضاعفت تلك الديون الخارجية من 22 مليار دولار عام 1981(15) إلى 165 مليار دولار بنهاية الربع الأول من هذا العام(16).

لقد وصل نموذج التوسع في الصادرات (تصدير الفواكه واستيراد القمح) الذي يرعاه صندوق النقد الدولي إلى أقصاه، وبينما تتحمل أغلبية السكان كُلفَته، يحصل القِلة من أصحاب المزارع الرأسمالية على الربح والفوائد، بفضل دعمهم من قِبَل الدولة مائيًا وضريبيًا وتوفير البِنيَّة التحتية لهم على حساب صِغار منتجي الغذاء.

ولم يَعُدْ الاعتقاد بأن الصادرات الزراعية تسهم في التنمية الاقتصادية عبر إمداد البلاد بالعُملة الصعبة اللازمة لشراء العناصر الإنتاجية الأساسية من الخارج، فعَّالا، وثبت خطؤه مرارًا، وفي كل مرة يفضي إلى أزمات حادة في سيولة النقد الأجنبي وتضخم الدَين العام وارتفاع معدل التضخم والعجز في الموازنة على نحو يجعله غير قابل للاستمرار(17).

إذ يسير التوسع في التصدير مع ما تمنحه الدولة إعفاءات ضريبية وجمركية، جنبًا إلى جنبٍ مع التوسع بشكل أكبر في استيراد السلع الزراعية أيضًا، بعد أن تشكلت "لوبيات تجارية نافذة" تستفيد من جلب السلع الغذائية من الخارج.

الأمر الذي يؤثر سلبًا على احتياطات الدولة من العُملة الصعبة من ناحية، وعلى الأداء طويل الأمد للقطاع الزراعي ككل من ناحية آخر، ويصيب المزارعين بخسائر لا يمكن تعويضها يدفع بعضهم إلى تبوير الأرض والبناء عليها، أو ترك مهنة الفِلاحة كُليًا، أو اعتبار الزراعة نشاطًا جانبيًا إلى جانب العمل في مهنة أخرى، وهو ما نستطيع تلمسه في كامل أرجاء الريف المصري.

النظرة الشاملة للواقع الاقتصادي المصري تقرر أنه يمكن للبلد أنْ يقيد بعض المكاسب المباشرة من تجارة السلع الزراعية التي تؤدي إلى خلق جيوب تصديرية معزولة عن بقية القطاعات الاقتصادية، بل وتميل بطبيعتها إلى تحجير هيكل الاقتصاد والعيش على حسابه بشكل طفيلي، فلا توفر فرص عمل كافية، بلْ وتستنزف موارد البلاد الطبيعية، بالإضافة إلى كونها مَشُوبَةً بالفساد السياسي في الكثير من الأحيان، وذلك مقابل

تصميم سياسات زراعية مُستَدامة تعتمد على الفلاحين وتدعمهم، بدلًا من فتح نوافذ للتربُح للقِلة النافذة سياسيًا.
فبعد درس الحرب الأوكرانية، لم يَعُدْ هناك مفر من إعادة النظر في هذا الاختلال الهيكلي بالاقتصاد المصري، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي وتحسين القدرة التخزينية التي تتسبب في الهدر والتلف في الحبوب، وإعادة الدعم لمُدخلات الإنتاج، ورفع الإنفاق على مراكز البحوث والإرشاد الزراعي، وتحسين قدرة الفلاحين الذين ينتجون أغلب حاصلات مصر المُستَهلَكة في الداخل في الوادي والدلتا (الأراضي القديمة) على الرغم من الإهمال والتجاهل والانحياز لأصحاب المزارع الرأسمالية الكبيرة.
فالزراعة الفَلَّاحية- على الرغم من كل عيوبها- لا تزال أكثر كفاءة وأقل تكلفة واستنزافًا للموارد من أشكال الاستغلال الأخرى، وهو ما يقتضي التركيز عليها والعمل على تحويلها نحو زراعة بيئية، بعد التخلص التدريجي من آثار الثورة الخضراء وفي القلب منها الاعتماد المُكثَّف على الأسمدة والكيماويات، بما يحقق الاحتياجات المحلية ومصالح منتجي الغذاء ويصون التُربة وبالتالي البيئة(18).

حصيلة الإصلاح!

لم تساهم برامج الإصلاح المتكررة منذ عام 1991 في معالجة الهشاشة الاقتصادية للبلاد أو ضعف صمود البِنيَّة الاقتصادية أمام المؤثرات الخارجية، ولم تقترب من المشكلات الهيكلية في الاقتصاد المصري التي تتمثل في ضعف الإنتاجية(19) وسوء توزيع الموارد وضعف الأجور وضآلة المُدَّخرات المحلية اللازمة للتصنيع وإهمال الزراعة، لصالح التوسع العقاري الفائض عن الحاجة، استجابةً لتوصيف البنك الدولي لمشكلة مصر بالتقوقع في الوادي وضرورة "غزو الصحراء"(20)، لكنَّ صندوق النقد والبنك الدوليين يغضان أنظارهما عن كل ذلك ولا يريان سوى الضبط المالي وتقليص النفقات الاجتماعية.
وكما هو مُعتاد، تؤثر إجراءات الإصلاح الاقتصادي على دخول السكان وإنفاقهم وحصولهم على الخدمات العامة، فالسياسات الانكماشية وصعوبة الحصول على مُدخلات الإنتاج المُستوردة زادتا من معاناة منتجي الغذاء، كما أدى تخفيض سعر العُملة إلى تآكل دخولهم.
من ناحية أخرى، أثَّرت توجيهات الصندوق بتخفيض سعر العُملة على حصول المستهلكين على ما يكفيهم من الغذاء، فالفقراء الذين ينفقون الجزء الأكبر من دخلهم على الغذاء، اضطروا إلى تغيير الكثير من عاداتهم الغذائية وبدأوا في التنازل عن البروتين لصالح النشويات، وفي زيارة لمحل بيع طيور، بمنطقة الطالبية بمحافظة الجيزة، أكد صاحب المحل على أن النسبة الأكبر من المبيعات لم تعد تأتيه من بيع "البانيه" ولا الطيور الحية، بل من بيع الهياكل العظمية للطيور التي تنفد قبل أن تأتي الساعة الثانية ظهرًا.
وتشير تلك الظاهرة، وغيرها، إلى تدهور الأحوال المعيشية للفقراء في ظل الإصلاح الذي يتسهدف تقليص الطلب الكُلي في السوق المصرية بغض النظر عن آثاره وأضراره على الفقراء، ولا يقتصر الأمر على البروتين، إذ تشهد أسعار معظم السلع الغذائية الأساسية في مصر ارتفاعًا لا يتوقف عند حد، وعلى رأسها البدائل النباتية للبروتين الحيواني، التي كانت في السابق بديلا آمنا للسعرات الحرارية في فترات ارتفاع أسعار اللحوم، في ظل تسعير المستوردين للدولار على سعر يوازي يقابل 40 جنيهًا (رسميا 30.95 جنيهًا).

إعادة تقييم

كُل هذه المُعاناة تُوجِب إعادة النظر على الخطة "النيوليبرالية" لتقليل الإنفاق وتقليص الدعم الحكومي للمزارعين وتقليل الاستثمارات العامة، وفي المقابل ينبغي التأكيد على أهمية استراتيجيات بديلة قائمة على زيادة الاستثمارات الحكومية في المشروعات الإنتاجية، ودعم المنتجين في قطاعي الصناعة والزراعة الفَلَّاحية.
وبدلًا من الإلحاح "النيوليبرالي" على تخارج الدولة من الاقتصاد، سيكون من الضروري التأكيد على أهمية خلق الحكومة للوظائف لتعويض النقص في فرص العمل في القطاع الخاص، بسبب الأثر الانكماشي على الاقتصاد(21)، مع رفع القيود على النقابات الزراعية والقطاع التعاوني وتحريرهما من قبضتي الأمن والبيروقراطية، والسماح للمُنتِجين بتنظيم أنفسهم وإعطائهم الأولوية في المشروعات الحكومية بدلًا من كِبار المستثمرين، كي تتحقق للبلاد سيادةٌ لا غنى عنها على غذائها ومواردها.

الهوامش

-1 دويتشه فيله: تحليل: أمن مصر الغذائي يحتاج إلى سياسة زراعية جديدة

ln.run/DPRUN

2-The Myth of Global Grain Shortages

ln.run/wALG6

-3 البنك الدولي: سلسلة الحبوب.. الأمن الغذائي وإدارة القمح في البلدان العربية 2012.

-4يزيد صائغ: أولياء الجمهورية، تشريح الاقتصاد العسكري، مركز كارنيجي للسلام، 2019.

-5 نفسه.

-6شبكة سيادة: السيادة الغذائية أم الأمن الغذائي؟

ln.run/iXZcy

-7 دويتشه فيله: مصدر سابق.

-8 لقاء مصور مع الاقتصادي المصري جودة عبد الخالق بتاريخ 13 إبريل 2023

ln.run/1Noii

-9 فاتورة القمح توجه لكمة اقتصادية لمصر 2024

ln.run/S2MMw

-10 التنمية الزراعية في العالم الثالث، تحرير كالر ايتشر وجون ستاتز، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1989.

-11 مصر تقترض 100 مليون دولار من «أبو ظبي» لتمويل شراء قمح من شركة «الظاهرة» الإماراتية

ln.run/sd9eF

-12 صقر النور وندى عرفات: كيف تحقق مياه مصر أمن دول الخليج الغذائي؟

ln.run/dFbhQ

-13حروب الغذاء.. صناعة الأزمة، والدن بيلو، ترجمة خالد الفيشاوي، المركز القومي للترجمة، 2012.
-14الديون الخارجية والداخلية لمصر.. من 1876 حتى 2018.
ln.run/Gt9dn
-15الدَين الخارجي المصري يرتفع إلى 165 مليار دولار بنهاية الربع الأول من 2023.
ln.run/kGYgP
-16 مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022.. استكشاف التحديات وتطوير الحلول للأمن الغذائي عبر 113 دولة
ln.run/8A8Ok
-17 عمرو عدلي، الأصول السياسية للتنمية.. الاقتصاد السياسي للإصلاح المؤسسي في مصر وتركيا 1980-2011، 2013.
-18 الأرض والفلاح والمُستثمِر.. دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر، صقر عبد الصادق هلال النور، 2017.
-19 موقع حبر: حلول الصندوق.. تخفيض سعر الجنيه المصري بديلًا للإنتاجية، مقال لمحمد رمضان، 26 يناير (كانون الثاني) 2023.
-ln.run/hu4I
-20 حُكم الخبراء، تيموثي ميتشل، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس، المركز القومي للترجمة 2010.
-21 الفقر والعولمة.. مصر والدول العربية، كريمة كُريِّم، ترجمة سمير كُريِّم، المشروع القومي للترجمة، مصر 2005.

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

دُعم هذا المنشور بتمويل من مؤسسة روزا لوكسمبورغ. يمكن الاقتباس من هذا المنشور أو أي جزء منه مجانا طالما تتم الإشارة إلى المنشور الأصلي.

PORTICUS

CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

الأراء الواردة في المقالات المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة سيادة ومؤسسة روزا لوكسمبورغ

على مدار العقود الأربعة الماضية، صمّم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حزمة من السياسات «النيوليبرالية» لتطبيقها على بُلدان المنطقة العربية/شمال أفريقيا/ الشرق الأوسط، جاء على رأسها تحرير قوى السوق من تدخلات الدولة التي كانت تلعب دورًا مركزيًا في الاقتصاد، وخصوصًا في الزراعة، وكانت أبرز هذه الآثار هي دمج عنيف للريف في علاقات الإنتاج الرأسمالية، والتخفيض الحاد للدعم المُقدَّم إلى الزراعة، والتحوُّل من الإنتاج الزراعي، بهدف توفير الاحتياجات المحلية، إلى الإنتاج من أجل التصدير، أي باختصار: تقويض الزراعة المعاشية / الأسرية.
ظهرت نتائج هذه السياسات في إدماج - بدأ منذ الاستعمار- اقتصادات المنطقة في الاقتصاد العالمي من موقع التابع المَنُوط به تلبية احتياجات السوق الرأسمالية العالمية، عبر التركيز على زراعة المحاصيل الأُحادية، والالتزام بمتطلبات الذوق العام الغربي .
في الوقت نفسه دافعت الشركات متعددة الجنسيات عن تلك السياسات وساهمت في إقرارها بقوة الدول ومنظوماتها التشريعية والتنفيذية، بحكم انحياز «النيوليبرالية» إلى المزارع الرأسمالية التي استنزفت الموارد البيئية، من أرض وماء، في مواجهة المزارع الأُسَرية، وكسبت تلك الشركات الجولة ضد الفلاحين/ات، بفضل امتلاكها الرأسمال والنفوذ والأدوات التي تساعدها على التحكُّم في الإنتاج والتسويق.
وكانت أداتها العلمية الأهم تتمثل في تقنية الهندسة الوراثية، حيث تمكنت الشركات الكُبرى، وبالتحديد من خلال حقوق الملكية الفكرية، من السيطرة على البذور ووضع الفلاحين تحت رحمتها، إذ لا يمكن للفلاح/ة إعادة إنتاجها ، فتحوَّل الفلاحون/ات إلى مستهلكين/ات للبذور المُكلِّفة التي تُدمِّر التنوع الحيوي في الأخير، على الرغم من المقاومة الجزئية لذلك السلاح الرأسمالي .
وهكذا تُغلَق دائرةُ الحصار على الفلاحين/ات بين تخفيض استثمارات الدولة ورفع الدعم وإلغاء الحماية الجُمركية للسلع الزراعية في منطقتنا من جهة، وسيطرة الشركات الرأسمالية على أدوات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وكانت المحصلة مزدوجة: أولًا تحويل جزء كبير من فلاحي- ات المنطقة إلى عمال- ات زراعيين- ات لدى الشركات الزراعية الكبرى، ثانيًا: دمج شعوب المنطقة في السوق الرأسمالية العالمية من موقع المُنتِج المنهوب والمُستهلِك السلبي بالتبادل.

مقطع من افتتاحية العدد الرابع

شبكة سيادة
SIYADA NETWORK
ⵛⵉⴱⴰⴷⴰ ⵏⵜⵡⴰⵔⵉⵖ

شبكة سيادة : « هي إطار موحد للنضال من أجل السيادة الغذائية يشمل كل المنظمات الشعبية والنقابات والحركات الاجتماعية المعادية للرأسمالية، و السياسات المدمرة للبيئة و المكرسة للعنصرية والبطريركية والحكرة وكافة أشكال التمييز».
الايميل : contact@siyada.org
الموقع الالكتروني :www.siyada.org